

شرح قصيدة ابن فرج الإشبيلي

عراق صبيح

تأليف

أبو حامد الخافض أسد الدين محمد بن أحمد بن عبد الحميد الهاوي
المقديسي ثم الرشتي الحنبلي

التوفي ٥٧٤٤ هـ

مع تعليقات لابن عروة الحنبلي ضمنه
نقلاها ما من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية

تحقيق

عسر بن سليمان الحفزيان



شرح قصيدة ابن فرح الإشبيلي

عزيمية

تأليف

الدوام المحافظ كس (الربيع محمد بن أحمد بن عبد الحميد الهاوي)
المقري ثم الشريف في الحنبلي

المتوفى ٥٧٤٤ هـ

مع تعليق لابن عروة الحنبلي ضمنه
نقلاها ما من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية

تحقيق

عمر بن سليمان الحفيان

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م

شرح قصيدة ابن فرح الإشبيلي

عبد الله بن فرح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه ؛ كما يحبُّ ربُّنا ويرضَى ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا محمد وآله وصحبه ، ومن بسنته اهتدى ، وبأثره اقتفى .

أما بعد :

فهذا شرحٌ مختصرٌ لطيفٌ ؛ لمنظومة ابن فرح الإشبيلي « غرامي صحيح » للإمام ، الحافظ ، شمس الدين ، أبي عبد الله ، محمد بن أحمد بن عبد الهادي ، المقدسي ، الحنبلي ، المتوفى سنة (٧٤٤هـ) رحمه الله تعالى .

وقصيدةُ ابن فرح المعنيةُ بالشرح ؛ قصيدةٌ عذبةٌ المعاني ، بديعةُ المباني ، فريدةٌ في بابها . صاغ مؤلفها فيها أكثر أنواع علوم الحديث في قالب غزلي رقيق ؛ بأسلوبٍ سلسٍ بديع .

ومن ثمَّ ؛ لاقت إقبالاً ورواجاً في أوساط العلماء وطلبة العلم ، ووقعت منهم موقعاً حسناً .

قال تاجُ الدين السُّبكي : وهذه القصيدة بليغةٌ جامعةٌ لغالب أنواع الحديث .

قال ابنُ ناصر الدين : . . . لقد حفظها جماعةٌ ؛ وعلى فهمها عولوا .
لذا ؛ نالت نصيباً وافراً من العناية والاهتمام ؛ من لدن عصر المؤلف - رحمه الله - إلى عصرنا هذا . فرؤيت ، وعُرضت ، وحُفظت ، وشرحت شروحاً كثيرةً ؛ بين مقلِّ ومستكثر ، ومُسهب وموجز .

وأنا أُشيرُ إلى ما تيسّر الوقوفُ عليه من شروحيها ؛ للدلالة على عنايتهم بها ومكانتها عندهم^(١) :

١- شرح لشمس الدين ، محمد بن أحمد بن عبد الهادي ، المقدسي ، الحنبلي ، المُتوفى سنة (٧٤٤هـ) وهو الشرح الذي نحن بصدد تحقيقه ونشره . ولا أعلم أنه قد طُبِع من قبل ؛ إلا ما كان من المستشرق (ريخ) حيث نشر أجزاءً من هذا الشرح في غُضون تعليقه على شرح ابن جماعة « زوال التَّرَح » في « ليدن » عام (١٨٨٥ م)^(٢) ، ولم أفق على عمله ذلك .

٢- شرح لصلاح الدين ، خليل بن أبيك الصَّفدي المُتوفى سنة (٧٦٤هـ) .

٣- شرح لأبي العباس ، أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب ، القسنطيني ، المُتوفى سنة (٨١٠هـ) .

(١) انظر : « أعيان العصر » للصفدي (٣١١/١) ، « الرسالة المستترفة » (١٨/١) . « كشف الظنون » (١٨٦٥ ، ١٣٢٩) ، « الأعلام » للزركلي (١٩٥/١) .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية (٢٥٠/١) وتجدر الإشارة إلى أنّ صنيعة هذا قد أوقع عدداً ممن حقّق بعض كتب ابن عبد الهادي أو فهرسها في المكتبات العامة في الوهم واللبس ، فسَمّوا شرحه هذا « زوال التَّرَح » ثم تناقلوا هذا الخطأ وتواردوا عليه .

علماً أنّني لم أفق على أحدٍ ممن ترجم لابن عبد الهادي من المتقدمين ذكر أن له رسالة تسمى « زوال التَّرَح » . وبين يدي تسع مخطوطات لشرحه المذكور ؛ تنتمي لعصور وأرومات مختلفة ، منها مخطوطتان نفیستان قديمتان ، وقربيتا العهد من المؤلف ، ويخطوط علماء لهم اختصاص بابن عبد الهادي ومدرسته ، لم أجد في أيّ منها تسمية هذه الرسالة بـ « زوال التَّرَح » . والله أعلم .

- ٤- « زوال التَّرَحِّحِ شرح منظومة ابن فَرَحِّح » لعز الدين ، محمد بن شرف الدين بن عبد العزيز بن جماعة ، المُتَوَفَّى سنة (٨١٩هـ) . وشرحه هذا طُبِعَ عام (١٤١٢هـ) بتحقيق : فهد بن قابل الأحمدي جزاه الله خيراً .
 وقيل : إن لابن جماعة ثلاثة شروح لمنظومة ابن فرح ؛ هذا أحدها .
- ٥- شرح للحافظ قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفي ، المُتَوَفَّى سنة (٨٧٩هـ) .
- ٦- « البهجة السنيّة في حَلِّ الإشارات السنيّة » لمحمد بن إبراهيم بن خليل التتائي المالكي ، المُتَوَفَّى سنة (٩٣٧هـ) .
- ٧- شرح لشمس الدين ، أبي الفضل ، محمد بن محمد بن محمد العُثماني الشافعي المُتَوَفَّى سنة (٩٤٧هـ) .
- ٨- شرح ليحيى بن عبد الرحمن القرافي ، فرغ منه (٩٦٢هـ) .
- ٩- « المُقْتَرَحِّحِ فِي شَرْحِ أَيْبَاتِ ابْنِ فَرَحِّحِ » لعمر بن عبد الله الفاسي ، المُتَوَفَّى سنة (١١٨٨هـ) .
- ١٠- شرح لمحمد بن محمد الأمير الكبير ، المُتَوَفَّى سنة (١٢٣٢هـ) .
- ١١- شرح لبدر الدين الحسني ، المُتَوَفَّى سنة (١٣٥٤هـ) .

ترجمة ابن فرح الإشبيلي^(١)

هو الإمام ، الحافظ ، الزاهد ، شهابُ الدِّين ، أبو العباس ، أحمدُ بن فرح^(٢) بن أحمد بن محمد اللخمي ، الإشبيلي ، نزيل دمشق ، الشافعي .

(١) انظر ترجمته في : « تاريخ الإسلام » للذهبي (٣٨٣ / ٥٢) ، « طبقات الشافعية » للسُّبكي (٢٦ / ٨) ، « الوافي بالوفيات » (٢٨٦ / ٧) ، « أعيان العصر » (٣٠٩ / ١) كلاهما للصفدي ، « نفح الطيب » لأحمد بن المقري التلمساني (٥٢٨ / ٢) . وكلهم عالة على الذهبي في ترجمته .
(٢) بفتح الفاء ، ثم اختلفت المصادر في ضبط الراء على وجهين :
الأول : بفتح الراء .

وهو ظاهر كلام الصفدي في « الوافي » و « أعيان العصر » ، وابن حجر في « تبصير المنتبه » (١٠٧٢ / ٣) .

وهو ظاهر صنيع ابن جماعة حيث سمى شرحه « زوال التَّرح شرح منظومة ابن فرح » . وصنيع عمر بن عبد الله الفهري حيث سمى شرحه « المقترح في شرح أبيات ابن فرح » . فمقتضى السُّجْع في العنوانين أن يكون « فرح » بفتح الراء .
الثاني : بسكون الراء .

نصَّ على سكون الراء كلُّ من :

١- ابن ناصر الدين في « توضيح المشتبه » (٦٥ / ٧) وأشار إلى خطأ ابن جماعة في « زوال التَّرح » .

وذكر الزركلي في « الأعلام » (١٩٤ / ١) أنه رآه في مخطوطة متقنة لـ « التبيان لبديعة البيان » لابن ناصر الدين بسكون الراء .

٢- أحمد بن المقري التلمساني . قال في « نفح الطيب » : الذي تلقيناه عن

شيوخنا أنه بسكون الراء .

وُلِدَ في ثالث ربيع الأول ، سنة خمس وعشرين وست مئة (٥٦٢٥ هـ)
بإشبيلية .

وكذلك وردت الرء ساكنة في مطبوعة « معجم الشيوخ » (١٦٦ / ١) ،
و « المعجم المختص » ص (٣٢) كلاهما للذهبي .
ومطبوعة « طبقات الشافعية » للسبكي (٢٦ / ٨) ، ومطبوعة « ذيل
التقييد » لأبي الطيب الفاسي (١٣٨ / ٢) .
والظاهر : أنَّ مَنْ ضَبَطَهَا بالتحريك ؛ ضبَطَهَا بناءً على الأصل والمشهور ،
والذين ضبَطُوا بالسكون اعتمدوا على السماع ، وهذا أولى .
قال الزركلي : لعلَّ شهرته بالتحريك ، وصوابه بالسكون « الأعلام »
(١٩٥ / ١) .
تنبيه :

وقعت حاء « فرح » جيماً في المصادر التالية :
- مخطوطة « الكواكب الدراري » لابن عروة في موضعين .
والمطبوعات التالية :
- « العبر » (٣ / ٣٩٥) ، « الأعلام بوفيات الأعلام » ص (٢٩٢) ،
« الإشارة إلى وفيات الأعلام » ص (٣٨٥) وكلها للذهبي .
- « طبقات فقهاء الشافعية » لابن كثير (٢ / ٩٤٠) .
- « درة الحجال » لابن القاضي ص (٣٦) .
- « مرآة الجنان » لليافعي (٤ / ٢٣١) .
- « المنهل الصافي » ليوسف بن تغري بردي (٢ / ٥٩) .
وهذا خطأ بلا شك ؛ لأنه قد نصَّ على إهمال الحاء كتابةً كلُّ من :
- الصفدي في « أعيان العصر » (١ / ٣٠٩) ، و « الوافي بالوفيات »
(٧ / ٢٨٦) .

- والسبكي في « طبقات الشافعية » (٨ / ٢٦) .
- وأحمد بن المقري في « نفع الطيب » (٢ / ٥٢٨) .
- وابن ناصر الدين في « توضيح المشتبه » (٧ / ٩٥) .
- وابن حجر في « تبصير المنتبه » (٣ / ١٠٧٢) .
في حين لم ينصَّ أحدٌ على أنَّه بالجيم المعجمة .

أسره الفرنج سنة ست وأربعين وست مئة (٦٤٦هـ) ، ثم خلَّصه الله من بين أيديهم .

قدم إلى الديار المصرية سنة بضع وخمسين وست مئة ، فتفقه على الشيخ عزَّ الدين بن عبد السلام قليلاً وسمع منه ، ومن شرف الدين الأنصاري الحموي ، والمعين أحمد بن زين الدين ، وطائفة .

ثم نزل دمشق ، فسمع من شيخ الوقت ابن عبد الدائم ، وعُمر الكرمانى ، وفراس العسقلاني ، وخلق .

سمع منه : الحافظ الذهبي وروى عنه في تصانيفه ، والدمياطي ، واليونيني ، والبزالي ، والمقاتلي ، والنابلسي ، وأبو محمد بن أبي الوليد وكان من ألزم الطلبة له .

قال الذهبي : عُني بالحديث ، وأتقن ألفاظه ومعانيه وفقهه ، حتى صار من كبار الأئمة ، وذلك مضاف إلى ما فيه من الورع والصدق والتسك والديانة والسَّمَت الحسن والتعقُّف ، وملازمة الاشتغال والإفادة .

توفي ليلة الأربعاء ، تاسع جمادى الآخرة ، سنة تسع وتسعين وست مئة (٦٩٩هـ) ، وشيَّعه الخلق إلى مقابر الصوفية .

مؤلفاته :

قصيدة « غرامي صحيح » وبها اشتهر .

شرح على الأربعين النووية .

مختصر خلافيات البيهقي - طبع في الرياض عام ١٤١٧هـ .



ترجمة الشارح ابن عبد الهادي^(١)

هو أبو عبد الله ، شمس الدين ، محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة ، المقدسي ، الجماعيلي الأصل ، ثم الصالحي ، الحافظ ، المحدث ، الفقيه ، المقرئ ، النحوي ، المتفنن .

ولد سنة خمس وسبع مئة (٧٠٥هـ) . وقيل : أربع وسبع مئة (٧٠٤هـ) .

شيوخه :

شيخ الإسلام ابن تيمية ، والذهبي ، والمزني ، وأبو الفضل سليمان بن حمزة ، وأبو بكر بن عبد الدائم ، وعيسى المطعم ، وخلق سواهم .

توفي سنة أربع وأربعين وسبع مئة (٧٤٤هـ) ، ولم يبلغ الأربعين . قال ابن كثير : حصل من العلوم ما لا يبلغه الشيوخ الكبار ، وتفنن في الحديث والنحو والتصريف والفقه والتفسير ، والأصلين ، والتاريخ والقراءات . وله مجاميع وتعاليق مفيدة كثيرة .

(١) انظر : « المعجم المختص » للذهبي (٢١٥) ، « البداية والنهاية » لابن كثير (٤٦٦/١٨) ط/ هجر ، « الذيل على طبقات الحنابلة » لابن رجب (٤٣٦/٢) ، « الوافي بالوفيات » (١٦١/٢) ، « الدرر الكامنة » (٦١/٥) .

كان حافظاً جيداً لأسماء الرجال ، وطُرُق الحديث ، عارفاً بالجرح والتعديل بصيراً بعلل الحديث ، حَسَنَ الفهم له ، جيد المذاكرة ، صحيح الذَّهن ، مستقيماً على طريقة السلف ؛ واتباع الكتاب والسُّنة ، مثابراً على فِعْلِ الخيرات .

أشهر مؤلفاته :

- ١- الصارم المُنْكَي في الرد على الشُّبْكي .
 - ٢- العقود الدُّرِّيَّة في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية .
 - ٣- المحرر في أحاديث الأحكام .
 - ٤- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق لابن الجوزي .
- وكل هذه مطبوعة ، وله سواها كثير بين مخطوط ومطبوع .

* * *

ترجمة ابن عروة الحنبلي (١)

هو أبو الحسن ، علي بن الحسين بن عروة ، المشرقي ، ثم
الدمشقي . ويُعرف بابن زكنون .
ولد قبل سنة (٧٦٠ هـ) .

وكان في بداية أمره جَمَّالاً . ثم أعرض عن ذلك ، وحفظ القرآن ، وتفقه .
سمع من ابنِ المُحَبِّ - كما أخبر عن نفسه - ويحيى بن عمر الرحبي ،
وعمر بن أحمد الجرهمي .

انقطع إلى الله تعالى في مسجد القَدَم ، واعتنى بتحصيل نفائس
الكتب . رَتَّبَ « المسند » للإمام أحمد على أبواب البخاري ، وسَمَّاه
« الكواكب الدراري في ترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري »
وَشَرَحَهُ في سبعة وعشرين ومِئَة (١٢٧) مجلداً .

ثَارَ بينه وبين الشافعية شرٌّ كبير ، وأُوذِيَ بسبب الاعتقاد .
تُوَفِّي يوم الأحد ثاني عشر جمادى الآخرة ، سنة (٨٣٧ هـ) بمنزله
في مسجده ، وهو مسجد القَدَم ، ويقع جنوبي مدينة دمشق ، وما زال
قائماً إلى عصرنا هذا ، ودُفِن فيه .

قال ابن حجر : كان زاهداً عابداً قانتاً خَيْراً ، لا يقبل لأحد شيئاً ،
ولا يأكل إلا من كَسَبَ يَدِهِ .

(١) انظر : « إنباء الغُمر » (٣١٩/٨) ، « الضوء اللامع » (٢١٤/٥) ،
« السُّحب الوابِلة » (٧٣٢/٢) .

الأصول المعتمدة في التحقيق

اعتمدتُ في تحقيق هذه الرسالة على تسع مخطوطات ؛ تتوزع على ثلاث أرومات :

الأرومة الأولى

وتضم ثلاث نسخ مخطوطة :

١- نسخة الكواكب الدراري « الأصل » :

وهي نسخة متقنة جداً ، نقلها ابن عروة الحنبلي - رحمه الله - في كتابه العظيم « الكواكب الدراري » في المجلد الرابع والثلاثين (٣٤) ، من لوحة (١١٧) إلى لوحة (١٢١) .

أصله محفوظ في المكتبة الظاهرية برقم (٥٦٥) عام .

عدد أوراقه (٢٣٠) لوحة . في كل لوحة صفحتان ، أي : ما يعادل (٤٦٠) صفحة كبيرة الحجم ؛ بحيث بلغت عدد الأسطر في الصفحة الواحدة (٢٨) سطراً تقريباً . يحتوي السطر - وسطياً - على نحو (١١-١٥) كلمة .

ناسخه : هو إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر الدين الحنبلي .

فَرَّغَ من نَسْخه يوم الإثنين ، في الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر ، سنة سبع وعشرين وثمان مئة (٨٢٧هـ) .

وقرأه على مؤلفه ابن عروة نفسه في أحد عشر مجلساً^(١) ؛ في الجامع

(١) انظر : (ل ٥٢ ، ٦٤ ، ٧٨ ، ١٢٧ ، ١٤١ ، ١٥٣ ، ١٦٦ ، ١٧٩ ، ١٩٤ ، =

الأموي بدمشق ؛ إلا بعض المجالس ؛ ففي مسجد الشيخ ؛ وهو مسجد القَدَم . وسمعه معه ابنه محمد وغيره .

الخط قريب من الرقعي ، مقروء ، وواضح ، ومعجم في الغالب .
أبيات المنظومة ضُبَّت بالشكل في الغالب أيضاً .

٢- نسخة رئيس الكتاب (ك) :

وهي نسخة قديمة ومتقنة جداً ، تقع ضمن مجموع محفوظ في مكتبة رئيس الكتاب في المكتبة السليمانية باستنبول تحت رقم (١١٥٣) . من لوحة (٢٨٠) إلى لوحة (٢٨٨) .

ناسخها : أحمد بن أبي بكر بن خليل بن علي بن عبد الرحمن الطبراني الكامل .

قال عنه في « المقصد الأرشد »^(١) : الشيخ العالم القدوة ، عُني بالحديث كثيراً ، وسمع ، وكان يتغالي في حب الشيخ تقي الدين (ابن تيمية) ويأخذ بأقواله وأفعاله ، . . توفي يوم السبت تاسع عشر صفر ، سنة خمس وثلاثين وثمان مئة ، ودُفن بسفح قاسيون . ١ . هـ .

فَرَّغَ مِنْ نَسْخِهَا فِي الرَّابِعِ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، سَنَةِ (٨١٩ هـ) .

الخط جميل ، ومقروء ، وواضح ، ومعجم في الغالب .
ضُبَّت كلمات القصيدة وغالب الشرح بالشكل .

والنُّسخة مقابلة على أكثر من نُسخة ، كما يظهر مِنَ الإِشَارَةِ إِلَى الفروق بين النُّسخ في الحاشية .

= (٢١٧ ، ٢٢١) من المجلد نفسه .

(١) (٨١ / ١) وانظر : « السحب الوابلة » (١ / ١١٢) .

وتتفق هذه النسخة مع نسخة « الكواكب » اتفاقاً كبيراً ، وتتطابق معها حتى في بعض الحواشي والسقوط . مما يُشعر أن أرومتها واحدة . وتنفرد هاتان النسختان - دون بقية النسخ - بنقل تعليق طويل ضُمن كلاماً هاماً لشيخ الإسلام ابن تيمية ، فجاء فيهما بعد فراغ ابن عبد الهادي من الكلام على طُرق معرفة الحديث الموضوع : « فصل قال كاتبه . . » .

والكاتب المبهم المشار إليه بالضمير ؛ الظاهر أنه ابن عروة نفسه ، لما عُرف من عنايته البالغة بالتوثيق ؛ ونسبة الأقوال والمصنفات لأصحابها ، فابتدأ الرسالة بنسبتها لابن عبد الهادي ، ثم قال بعد ذلك : « فصل : قال كاتبه . . » أي : نفسه ، ثم قال بعد ذلك : « قال شيخ الإسلام . . » . ثم إن أسلوب الكلام وطريقته ونقّسَ البحث هو أسلوب ابن عروة وطريقته ونقّسه .

يؤيد هذا : أنّ ابن عروة - رحمه الله - نُقل عنه العجائب في صدق الفراسة والكشف ، ومعرفة بواطن الأمور ، وتمييز الصدق من الكذب ، وهذا هو بعينه موضوع الرسالة .

قال ابن المبرد : « وكان له ميعاد ، وله فراسة كثيرة . . » وقال شيخنا الشيخ شهاب الدين بن زيد : ما دخل مجلسه أحدٌ وفي قلبه شيء إلا وتكلم في ذلك بأمر . وحكى أن شخصاً كان في جنابة قد نسيها ، فدخل مجلسه ، فنادى الشيخ رجلاً فقال له : قل لهذا يذهب ويغتسل ثم يأتي . . .^(١)

أو هو أحمد بن أبي بكر الكامل ، ناسخ مخطوطة رئيس الكتاب ؛ لأنه قال في آخرها : « وقد زدتُ فيها حواشي ، وفي الأصل ، وأشرت إلى ذلك . . » وهو - رحمه الله - معروف بالزيادة على الكتب التي

(١) « الجواهر المنضد » ص (٩٦ ، ٩٧) وانظر بقية كلامه فإنه هام جداً .

ينسخها ، فقد ذكروا في ترجمته أنه نَسَخَ « تاريخ ابن كثير » بخطه وزاد فيه أشياء حسنة . لكن هذه الزيادات ربما ذكرها ابن كثير في موضع آخر^(١) .
فالظاهر أنه نَقَلَ هذه الرسالة بتمامها من « الكواكب الدراري » لابن عروة - رحم الله الجميع - والله أعلم .

هذا ؛ وفي نَقْلِ ابن عروة والكاملي من الفوائد :

- إثبات نسبة الرسالة لمؤلفها ؛ لقرب عهديهما به ، وكونهما من بلده « دمشق » ، ويوافقانه في المذهب والاعتقاد والدعوة . ولا يخفى ما لابن عروة - رحمه الله - من اهتمام بالغ ، وعناية فائقة بابن تيمية ومدرسته ؛ التي يُعَدُّ ابن عبد الهادي - رحمه الله - من أعلامها والذَّابِّين عن حياضها ، والرافعين لواءها . وكذلك ما ذُكِرَ في ترجمة الكاملين من ولوعه واهتمامه بابن تيمية ومدرسته .

- الدقة والإتقان في نقل الرسالة ؛ لأن ابن عروة غالباً ما ينقل رسائل وفتاوى ابن تيمية وتلامذته من خطِّهم مباشرة ، أو من خطِّ بعض تلامذتهم ، أو أن تكون الرسالة من مروياته .

٢- نسخة ليدن (ل) :

وهي نسخة تقع ضمن مجموع محفوظ في ليدن بهولندا ، من لوحة (٦٣) إلى لوحة (٦٦) .
لم أتبين ناسخها ، ولا تاريخ نسخها .
خطُّها نسخي معتاد ، وواضح ، ومعجم .
وتتفق مع نسخة ابن عروة والكاملي . وتَقْصُر عنهما في الدقة والاتقان .
ومع أنها مقابلة ، إلا أنه يوجد فيها سقط وتصحيف كثير .

(١) « المقصد الأرشد » (٨١ / ١) .

الأرومة الثانية

وتضم أربع نُسَخٍ خطية متأخرة ، وعنها صور في قسم المخطوطات في جامعة الملك سعود بالرياض . وأرقامها .

(س ١) : ٢٥٠٣ / ٢ .

(س ٢) : ٧٧٢٠ / ٢ .

(س ٣) : ٧٥٢٥ / ١ .

(س ٤) : ٧٧٨٠ / ١ .

وهي نُسَخٌ متأخرة حافلة بالسقوط والتصحيفات ، ويتفق بعضها مع بعضٍ على جُملةٍ من السقوط والتصحيفات . ثم أخذ كلُّ ناسخٍ بحظه من السقط والتصحييف . لكنها لا تخلو - بمجموعها - من فائدة .

الأرومة الثالثة

وتضم مخطوطتين :

١- (ص) : وتقع ضمن مجموع أصيل محفوظ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية - قسم المخطوطات تحت رقم (٢٩٣٩) وقد طُمس الختم والتملك الأول للمجموع ، وفُقد أكثرُ رسائله بحيث لم أتمكن من معرفة اسم ناسخ الرسالة ، أو تاريخ النسخ . وهي نسخة كاملة وخطها واضح ومعجم ومقروء .

وتنفرد هذه المخطوطة عن بقية المخطوطات بأمرٍ هام ، وهو أنها حافلة بالزيادات الهامة والمفيدة في الشرح ، بل إنَّ بعض الفقرات قد اختلفت صياغتها . ولعلها إخراجٌ (إصدار) أول للكتاب ، ثم عاد الشارح ابن عبد الهادي رحمه الله إليه بالتنقيح والاختصار ، والعكس

وارد ، وإن كان هذا هو الأولي ؛ لأن المحدثين والأئمة المحققين كانوا أميلَ إلى الاختصار والتنقيح منهم إلى الزيادة والبسط ؛ كما يرى عددٌ من الباحثين . والله أعلم .

٢- (س ٥) : نسخة محفوظة في قسم المخطوطات - في جامعة الملك سعود تحت رقم (٥٩٧٣) .

وهي نسخة مَلَقة من الأرومة الثانية والثالثة .

فاللوحات الثلاث الأولى منها كُتبت بخطِّ نسخي كبير وواضح بما يتفق مع الأرومة الثانية . ثم ألحق بالحاشية بخط مغاير بعضُ الزيادات من الأرومة الثالثة . وذلك يستغرق إلى نهاية مبحث « المدرج » تقريباً .

ثم استُكملت بخطِّ مغاير ؛ بما يتفق مع الأرومة الثالثة (ص) تماماً .

ولكن ؛ لدى مقابلة متن المنظومة الوارد عندنا في الأصول على بعض المصادر التي اعتنت بنقلها ؛ راعني كثرة الاختلاف في ألفاظ هذه المنظومة بين المصادر المختلفة .

وهذا من معضلات الخط العربي ، أنه يحتاج إلى إعجاب بالنقط ، وضبط بالشكل ، كما أن بعض الحروف قد تشابه في الرسم ، وغير ذلك مما لا يخفى .

الأمر الذي قد يؤدي إلى التصحيف واللبس في القراءة والنقل من النص المكتوب ، لذلك اعتمد المسلمون منذ فجر الإسلام على المشافهة والتلقي من أفواه الرجال ، ولم يكونوا يعتمدون على الوجداء ؛ إلا في الأعصار المتأخرة .

ويبدو أن هذه المشكلة كانت قائمة مستفحلة في عصر الناظم ، وكانوا يعانون من هذا الأمر أشدَّ المعاناة .

قال تلميذه الذهبي : «هذا فعلة عدَّة من الأئمة (وهو دفنُ كتبهم) ، وهو

دالٌّ أَنَّهُمْ لا يرون نقل العِلْمِ وِجادة ، فَإِن الخَطُ قد يتصَحَّفُ على الناقل ، وقد يُمكن أن يُزاد في الخَطُ حرفٌ فيغيِّرُ المعنى ، ونحو ذلك . وأما اليومُ فقد اتسع الخرقُ ، وقلَّ تحصيلُ العِلْمِ مِن أفواه الرجال ، بل ومن الكتب غير المغلوطة ، وبعض النقلة للمسائل قد لا يُحسن أن يتهجَّى «(١)» .

لذا ؛ انتخبت أوثق تلك المصادر ، وقابلت المنظومة عليها ، ونبَّهْتُ على الفروق ذات الأهمية في الحاشية ، وإليك وصف مختصر لها :

١- المعجم اللطيف للإمام الذهبي .

وهو معجم لشيوخه خَرَجَهُ لنفسه ، واكتفى فيه بذكر رواية واحدة عن كلِّ شيخ ، ولم يتصدَّ لتراجمهم ؛ لأنه استوعب ذلك في معجمه الكبير ، .. وجُلُّ المرويات أحاديث وآثار ، وفيها بعض النقول ، وختمها بقصيدة شيخه الحافظ أحمد بن فَرَحِ الإشبيلي في أنواع الحديث ، المشهورة بـ « غرامي صحيح »^(٢) .

قال الذهبيُّ في آخره : « أنشدنا الحافظ القدوة ، شهاب الدين ، أبو العباس ، أحمد بن فَرَحِ الإشبيلي لنفسه ؛ سنة خمس وتسعين وست مئة قال : .. » ثم ساق متن المنظومة كاملاً .

ولديَّ نسختان خطيتان له :

أ- نسخة الظاهرية (١م) وهي محفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٣٧٤٥/١٢) عام . ومنقولة من خطِّ الذهبي مباشرة . ناسخها هو محمد بن أبي بكر بن أبي عمر بن زريق ، بتاريخ سبع وثلاثين وثمان مئة . (٨٣٧هـ) .

(١) « السَّير » (٣٧٧/١١) .

(٢) عن مقدمة تحقيق « المعجم اللطيف » ص (٧) ضمن مجموع « ست رسائل للحافظ الذهبي » تحقيق : جاسم الدوسري ، جزاه الله خيراً .

ب - نسخة سبط ابن حجر العسقلاني (٢م) ، ويوجد لها نسخة على شريط في جامعة الإمام في الرياض تحت رقم (٢ / ٧٢٥) ناسخها هو سبط ابن حجر العسقلاني .

٢- « طبقات الشافعية الكبرى » (ط) لتاج الدين ، أبي نصر ، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السُّبكي المُتوفَّى سنة (٧٧١هـ) (٢٧ / ٨) تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو - محمود محمد الطناحي .

قال السُّبكي : « أنشدنا الحافظ أبو العباس ، أحمد بن المظفر بن أبي محمد النابلسي - بقراءتي عليه - قلت له : أنشدكم الشيخ الإمام الزاهد ، شهاب الدين ، أبو العباس ، أحمد بن فرح لنفسه . . » ثم ساق المنظومة بكاملها .

٣- « أعيان العصر وأعوان النصر » (ع) لصلاح الدين ، خليل بن أيبك الصفدي ، المُتوفَّى سنة (٧٦٤هـ) (٣١٠ / ١) ط / الفكر .

٤- « زوال التَّرح في شرح منظومة ابن فرح » (ز) لعز الدين ، محمد بن شرف الدين بن عبد العزيز بن جماعة ، المُتوفَّى سنة (٨١٩هـ) تحقيق : فهد بن قابل الأحمدي .

٥- « نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب » (ن) للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد المقرئ ، المُتوفَّى سنة (١٠٤١هـ) (٥٣٠ / ٢) تحقيق : إحسان عباس .

منهج التحقيق

- ١- اعتمدت الأرومة الأولى (نسخة ابن عروة والكاملي وليدن) لأسباب تقدم توضيحها ، واخترت نسخة « الكواكب » أصلاً ، وقابلتها بنسخة الكاملي (ك) وليدن (ل) .
- ٢- ثم قابلت بنسخ الأرومة الثانية (س ١ ، س ٢ ، س ٣ ، س ٤) .
- ٣- ثم قابلت بنسختي الأرومة الثالثة (ص ، س ٥) وأثبتت زياداتهما في الحاشية .
- ٤- خرّجت الأحاديث والآثار .
- ٥- عرّفت ببعض الأعلام غير المشهورين .

* * *

١١٧

فقد تصدده للشيخ الامام العالم الحافظ سهاب الدين ابو القاسم
احمد بن حنبل من تربة الاستيعاب رحمه الله تعالى وسرحها للمسلمين
ابن عبد الهادي في معرفة الحديث الصحيح والحسن والعريب وانما تسلسل
وامرسل والضعيف والمفترقات فمعرفة السماع هو التباين هو الموثوق
والمربوع والمفترق هو الموثوق والمتصل والمقطع هو المربوع والمقطع
والمفترق والعامة هو العزيم والمفترق والمقطع والعامة هو السماع
ولم يذكر ذلك قال الشيخ الامام العالم ابو القاسم احمد بن الفرج الاشيلي

رحمه الله تعالى في وصي عنه في وصاياه في
عمر ابن صحيح في الترجمة معمله وتخريره ودمعي في رسالة مستك
قال الشيخ الامام العلامة ابو عبد الله محمد بن عبد الهادي الحسيني
الصحيح المفقود على صحته هو الحديث المسند الذي اقتضت استاذه بفعل القدر
القائض اليه منها ما لا يكون ساد الا خلافاً لبعضه اجماع من بعض قروانه
مالك من تابعه عن ابن عمر اجماع من رواه غيره والفقهاء بقول الصادق عليه
عازره مما سقط من اشاده اثنان فصاعداً مثلاً في قول مالك في رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما قال نافع وابن عمر والمرسل ما رواه التابعين عن رسول الله
عليه وسلم في الاصحاح به خلاصته من غير رواة الصحيح فلهذا تفصل في التاثير
من الحديث مثل قولهم سمعت فلان قال سمعت فلان الا سناد

احمرنا و الله فلان قال احمرنا و الله فلان الى احمرنا
وهو في الحديث هذه العقل التي ضعيف ومفترق وذي راجحة
الحديث الضعيف هو ما ليس بصحيح ولا حسن وهو جرح في خبره
كثيرة كالشاذ والعقل المضطرب وغيره والحديث المفترق هو ما انفرد
به راجح صحيح على ضعفه وقد يبرر الحديث او لا يبرر الا به وجوبه
ولا يثبت الا استماع احد يشكروه في حديثه على ما نقل
الحديث الحديث قبل هو ما عرفت في حجه وانتهت رحا او قبل هو الذي
الذي فيه ضعفه في نقله وقد اختلفوا في حده واختلاف كثير اذ لم يخلو
بضابط شاذ وتبل هو ما كان رواه من هذا الضيق لغيره في
الصحيح لكونه غير جرح ومنه في رواه من هذا الضيق لغيره في
ثوبتهم وحفظهم وانما لهم ولا يكون الحديث صحيحاً ما يكون حديثاً
او ضعيفاً لعله مؤثر فيه او شاذ او اضطراب او غير ذلك بالمتأثر
الشيخاع من لفظ الشيخ و فارغ من القراءة عليه و الله سبحانه اعلم
وهو امير في مؤثرات الحديث في نقله احد الا غلبت المقبول
الحديث الموثوق هو ما يروي عن النبي به من اتوا المحدثات العالم وقد يروي
بنو اهل البيت (عليهم السلام) و روي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه
ولو كان مؤثراً في الحديث على رغم عدالي ثبوت وتعدله
الحديث الموثوق قبل هو ما اقتضت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان او منقطع وتبل هو ما اخبر به الصحابي عن فوك الرسول صلى الله عليه وسلم

السادة من الحديث ما ليس بالاصحاح والاصحاح هو ما يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم

حاصله هو
كان او منقطع وتبل هو ما اخبر به الصحابي عن فوك الرسول صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 قال الشيخ كما حفظه شهاب الدين احمد بن فرج الاثير
 رحمه الله تعالى غرامي صحيح والرجافيد معضل
 وخزي ودمعي مرسل ومسلسل بحديث الصحيح
 المتفق على صحته هو الحديث المسند الذي ينصل
 اسناده بنقل كعدل الضابط عن كعدل الضابط
 الي منتهاه ولا يكون شاذا ولا معطلا وبعضه اصح
 بعضه كرواية نافع عن مالك عن ابن عمر رضي الله
 عنهم اصح من غيره والمعضل بفتح المضل وعبارة
 عما سقط من اسناده اثنان فصاعدا مثاله قول مالك
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم باستفاط نافع وابن عمر
 والمرسل ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم

وإذا نقلت
 من غير
 صحيح
 فهو
 معضل

وإذا نقلت
 من غير
 صحيح
 فهو
 معضل
 لأنه مقطوع به واداء

وفي

- النَّصُّ الْمُحَقَّقُ -

هذه قصيدةٌ للشيخ الإمام العالم الحافظ شهاب الدين ، أبي العباس ، أحمد بن فرح^(١) الإشبيلي رحمه الله تعالى ، وشرحها للشيخ شمس الدين ابن عبد الهادي ، في معرفة الحديث الصحيح ، والحسن ، والغريب ، والمُسلسل ، والمرسل ، والضعيف ، والمتروك ، ومعرفة السماع ، والمُشافهة ، والموقوف ، والمرفوع ، والمُنكر ، والتدليس ، والمتصل ، والمنقطع ، والمُدْرَج ، والمُدْبِج ، والمتفق والمفترق ، والمؤتلف والمختلف ، والمُسند والمُعنعن ، والموضوع ، والمُبهم ، والغامض ، والعزير ، والمشهور ، والمقطوع ، والعالي ، والنازل ، وغير ذلك .

قال الشيخ الإمام العالم ، أبو العباس ، أحمد بن الفرّج^(١) الإشبيلي ، رحمه الله تعالى ، ورضي عنه وأرضاه :

غَرَامِي « صَحِيحٌ » وَالرَّجَا فَيْكَ^(٢) « مُغْضَلٌ »

وَحُزْنِي وَدَمْعِي « مُرْسَلٌ » وَ« مُسْلَسَلٌ »

قال الشيخ الإمام العلامة ، أبو عبد الله ، محمد بن أحمد^(٣) بن عبد الهادي :

الحديث الصحيح المتفق على صحته : هو الحديث المُسند الذي

(١) « فرّج » وقعت في الأصل و(ص) و(س٥) « فرج » بالجيم ، وقد تقدم تحقيق ذلك بتوسع ص (٨ ، ٩) .

(٢) « فيك » أشار في (ك) إلى أنها في نسخة : منك .

(٣) « بن أحمد » ليست في الأصل ، واستدركت من بقية النسخ ومصادر ترجمته .

اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ ^(١) إِلَى مُتْنَاهُ ،
وَلَا يَكُونُ شَاذًا وَلَا مُعْلَلًا ^(٢) .

وَبَعْضُهُ أَصْحَحُ مِنْ بَعْضٍ ، فِرْوَايَةُ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ
أَصْحَحُ مِنْ رِوَايَةِ غَيْرِهِ .

وَالْمُعْضَلُ - بَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ - : عِبَارَةٌ عَمَّا سَقَطَ مِنْ إِسْنَادِهِ
إِثْنَانِ فَصَاعِدًا .

مِثَالُهُ : قَوْلُ مَالِكٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
بِإِسْقَاطِ نَافِعٍ وَابْنِ عُمَرَ ^(٣) .

وَالْمُرْسَلُ : مَا رَوَاهُ التَّابِعِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

وَفِي الْاِحْتِجَاجِ بِهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ . وَالصَّحِيحُ فِيهِ التَّفْصِيلُ ^(٤) .

وَالْمُسْتَلْسَلُ مِنَ الْحَدِيثِ مِثْلُ قَوْلِهِمْ :

(١) « عن العدل الضابط » ليست في الأصل و(ك) ، واستدركت من (ص) (س ٣) و(س ٤) و(س ٥) .

(٢) زاد في (ص) وحاشية (س ٥) بعد « معللاً » : « وإذا قيل صحيح فهذا معناه لا أنه مقطوع به ، وإذا قيل غير صحيح فمعناه لم يصح إسناده » .

(٣) زاد في (ص) وحاشية (س ٥) بعد هذا الموضوع : « وَيُسَمَّى مَنْقَطَعًا وَيُسَمَّى مُرْسَلًا » .

(٤) العبارة في تعريف المرسل في (ص) مختلفة عما ورد في الأصل و(ك) وبقية الفروع . قال : « المرسل : هو قول التابعي : قال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَإِنْ أَسْقَطَ قَبْلَ التَّابِعِيِّ وَاحِدٌ فَهُوَ مَنْقَطَعٌ ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَمَعْضَلٌ وَمَنْقَطَعٌ ، وَفِي الْاِحْتِجَاجِ بِهِ خِلَافٌ مَشْهُورٌ ، وَالصَّحِيحُ فِيهِ التَّفْصِيلُ . ثُمَّ الْمُرْسَلُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْمُحَدِّثِينَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الْأَصُولِ . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ فِي طَائِفَةٍ : صَحِيحٌ » .

سمعتُ فلاناً ، قال سمعتُ فلاناً . إلى آخر الإسناد .
 أخبرنا - والله - فلان ، قال : أخبرنا - والله - فلان . إلى آخره .
 وَصَبْرِي عَنْكُمْ يَشْهَدُ الْعَقْلُ أَنَّهُ
 « ضَعِيفٌ » وَ « مَتْرُوكٌ » وَذَلِكَ أَجْمَلُ
 الْحَدِيثُ الضَّعِيفُ : هو ما ليس بصحيح ولا حَسَنٍ . وهو جنسٌ
 تحته أنواعٌ كثيرة ، كَالشَّاذِّ (١) ، وَالْمُعَلَّلِ ، وَ (٢) الْمَضْطَرَبِ وَغيره .
 وَالْحَدِيثُ الْمَتْرُوكُ : هو ما انفرد به رَجُلٌ مُجْمَعٌ عَلَى ضَعْفِهِ .
 وَقَدْ يَتْرَكَ الْحَدِيثَ أَوْ الرَّجُلَ بَعْضُ الْأُمَّةِ ، وَيَحْتَجُّ بِهِ بَعْضُهُمْ .
 وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلَا « حَسَنٌ » إِلَّا سَمَاعٌ حَائِثِكُمْ
 « مُشَافَهَةٌ » تُمَلِّي (٣) عَلَيَّ فَأَنْقُلُ
 الْحَدِيثُ الْحَسَنُ ؛ قِيلَ : هو ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ ، وَاشْتَهَرَ
 رَجَالُهُ .
 وَقِيلَ : هو الْحَدِيثُ الَّذِي فِيهِ ضَعْفٌ قَرِيبٌ (٤) مُحْتَمَلٌ .

(١) يوجد على حاشية الأصل و(ك) التعليق التالي : « الشاذ من الحديث : ما ليس له إلا إسناد واحد ؛ يشدُّ به ثقة أو غيره ، فإن كان عن غير ثقة فمتروك » .

(٢) « و » ليست في الأصل ، واستدركت من بقية النسخ .

(٣) « تملِّي » كذا أعجمت في الأصل ، وفي بقية النسخ و(م ٢) : « يملئ » وفي (ك) و(م ١) و(ط) و(ع) و(ن) : « تملئ » بالبناء للمجهول .

(٤) « قريب » ليست في الأصل و(ك) و(س ٥) ، واستدركت من (ص) و(س ٢) و(س ٣) و(س ٤) .

وقد اختلفوا في حَدِّه اختلافاً كثيراً ، ولم يَضبطوه بضابطٍ شافٍ .
 وقيل : هو ما كان رواته من أهل الصِّدقِ ، لكن لم يبلغ درجة
 الصَّحيح ؛ لكونه غيرَ حافظٍ و^(١) مُتقِنٍ .

وقد يكون رجالُ إسنَادِ الحديثِ مُتَّفَقاً^(٢) على توثيقهم وحفظهم
 وإتقانهم ، ولا يكون الحديثُ صحيحاً . بل يكون حسناً أو ضعيفاً
 لعلَّةٍ مؤثِّرةٍ فيه ، أو سُذُوذٍ ، أو اضطرابٍ ، أو غيرِ ذلك .
 والمشافهة هي : السَّمَاعُ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ ، وهي أرفعُ مِنَ الْقِرَاءَةِ
 عليه . والله سبحانه أعلم .

وأمرِي « مَوْقُوفٌ » عَلَيْكَ وَلَيْسَ لِي

عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعْمُولُ^(٣)

الحديث الموقوف : هو ما يُروى عن الصَّحَابَةِ مِنْ أَقْوَالِهِمْ
 وَأَفْعَالِهِمْ ، ونحو ذلك^(٤) . فَيُوقَفُ عَلَيْهِمْ ؛ وَلَا يُتَجَاوَزُ بِهِ إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرْفُوعاً إِلَيْهِ^(٥) .

ولو كان^(٦) « مَرْفُوعاً » إِلَيْكَ لَكُنْتَ لِي

عَلَى رَغْمِ عُذَّالِي تَرِقُّ وَتَعْدِلُ

(١) « و » في (ك) و(ل) : أو .

(٢) « متفقاً » في الأصل و(س ٢) : « متفق » ، والمثبت من بقية النسخ .

(٣) « المعول » في (ص) و(س ٣) و(م ١) و(ل) : معول .

(٤) زاد في (ص) بعد هذا الموضع : « متصلاً كان أو منقطعاً » .

(٥) زاد في (ص) بعد هذا الموضع : « ويستعمل في غيرهم مقيداً ؛ فيقال : فلان
 وقفه على الزهري ونحوه » .

(٦) « كان » في (ص) و(س ١) : كنت .

الحديث المرفوع ، قيل : هو ما أُضيفَ إلى رَسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصَّةً ؛ مُتَّصلاً كان أو مُنْقَطِعاً .

وقيل : هو ما أخبر به الصَّحابِيُّ عن قولِ الرِّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو فِعْلِهِ .

وَعَذْلُ عَذُولِي « مُنْكَرٌ » لَا أُسِغُهُ

وَزُورٌ و« تَدْلِيْسٌ » يُرَدُّ وَيُهْمَلُ

الحديث المنكر^(١) هو^(٢) : ما انفردَ به مَنْ لم يبلغ في الثَّقَّةِ والإِتقانِ ما يُحتملُ معه تفرُّدُه .

نحو حديث أبي زكريَّا يحيى بن محمد بن قيس ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : « كُلُوا البَلْحَ بالْتَمْرِ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا رَأَى ذَلِكَ غَاظَهُ »^(٣) ، ويقول : عاشَ ابنُ آدمَ حتَّى أَكَلَ الجَدِيدَ بِالْحَلْقِ «^(٤) .

(١) زاد في (ص) بعد هذا الموضع : « هو الفرد الذي لا يُعرف متنه عن غير راويه . وقيل : هو ما انفرد . »

(٢) « هو » ليست في الأصل و(ك) ، واستدركت من بقية النسخ .

(٣) « غاظه » في الأصل و(ك) : « غاضه » ، والمثبت من (ص) و(س٣) و(س٥) و« الإرشاد - منتخبه » للخليلي .

(٤) رواه النسائي في « السنن الكبرى » (٦٧٢٤) ، وابن ماجه (٣٣٣٠) ، وأبو يعلى ٧/ (٤٣٩٩) ، والعقيلي في « الضعفاء الكبير » (٤٢٧/٤) ، وابن حبان في « المجروحين » (١٢٠/٣) ، والحاكم (١٢١/٤) ، وأبو نعيم في « تاريخ أصبهان » (١٣٤/١) ، والخليلي في « الإرشاد - منتخبه » (١٧٢/١) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٣٥٣/٥) كلهم من طريق أبي زكريا (أوزكير) به .

تفرّد به أبو زكريّا ، وهو شيخٌ صالحٌ ، أخرج له مسلمٌ في كتابه^(١) ، غير أنه لم يبلغ مبلغَ مَنْ يُحتمل تفرّدهُ ، بل تكلم فيه ابنُ معين وغيره^(٢) .

والتدليس المذموم : هو أن يروي الرَّجُلُ الحديثَ عن شيخٍ عاصره ؛ أو سمعَ منه في الجُملة ؛ ولم يسمع منه ذلك الحديثَ الذي رواه عنه ، بل سمعَه من ضعيفٍ أسقطه ، كتدليس بقيقه والوليد بنِ مُسلم وغيرهما^(٣) . بخلاف تدليس ابنِ عُيينة وغيره ممن يُدلس

قال النسائي : هذا حديث منكر .

قال العقيلي : لا يُعرف إلا به (أي : بأبي زكير) .

قال ابن حبان : هذا كلام لا أصل له من حديث النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قال ابن عدي : عامة أحاديثه مستقيمة ؛ إلا هذه الأحاديث التي بينتها .

(وقد ذكر حديثه هذا منها) .

قال الذهبي : حديث منكر . « الميزان » (٢١٦ / ٧) ، « السير »

(٢٩٩ / ٩) .

قال ابن حجر : الصواب ما قاله النسائي أنه منكر « النكت » (٦٨٠ / ٢) .

(١) روى له مسلم متابعة لا أصولاً ؛ كما نبّه الذهبي في « الميزان » (٢١٥ / ٧) .

(٢) قال يحيى بن معين : ضعيف .

قال العقيلي : لا يتابع على حديثه .

قال أبو حاتم : يكتب حديثه .

قال أبو زرعة : أحاديثه متقاربة إلا حديثين حدّث بهما .

قال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل من غير تعمد ،

لا يُحتج به . « تهذيب الكمال » ٥٢٥ / ٣١ .

(٣) العبارة في تعريف التدليس مختلفة الصياغة في (ص) قال : « والتدليس

المذموم هو أن يروي حديثاً عن شيخٍ عاصره لم يسمع منه ، بل سمّاه توهماً ،

أو يسمي شيخه أو يكتبه أو ينسبه بما لا يُعرف ، كتدليس بقيقه والوليد بن مسلم

وغيرهما » .

عن^(١) الثقات ، فإنه ليس بمذموم . والله سبحانه أعلم .

أُقْضِيَ زَمَانِي فِيكَ « مُتَّصِلٌ » الْأَسَى
و« مُنْقَطِعاً » عَمَّا بِهِ أَتَوَّصَلُ

الحديث المتَّصِلُ : هو الذي اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ ، فكان كلُّ واحدٍ مِنْ رُؤَاتِهِ قد سَمِعَهُ مِنْهُ هو فوقه ، حتَّى ينتهي إلى مُنتهَاه . ومطلقه يقع على المرفوع والموقوف .

ومثال المتَّصِلِ المرفوع مِنْ « الموطأ » : مالك ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢) .
ومثال المتَّصِلِ الموقوف : مالك ، عن نافع ، عن ابن عُمر ، عن عُمر . قوله .

والمنقطع : هو الحديث الذي لم يتَّصَلَ إِسْنَادُهُ ، بأن يكون سَقَطَ مِنْهُ رَجُلٌ ، أو اثنان ، أو ثلاثة ، أو أكثر^(٣) . والله أعلم .

وها أنا في أَكْفَانِ هَجْرِكَ « مُدْرَجٌ »^(٤)

تُكَلِّفُنِي مَا لَا أُطِيقُ فَأَحْمِلُ

الحديثُ المُدْرَجُ : هو ما أُدْرَجَ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ كَلَامٍ بَعْضُ رُؤَاتِهِ . بأن يَذْكَرَ الصَّحَابِيُّ أَوْ مَنْ بَعْدَهُ

(١) « عن » في الأصل و(ك) : « علي » ، والمثبت من بقية النسخ .

(٢) « عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ساقطة من الأصل و(ك) ، واستدركت من بقية النسخ .

(٣) زاد في (ص) بعد هذا الموضوع : « وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي ، كمالك عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما » .

(٤) في (ز) : مدرجاً .

عقيب ما يرويه من الحديث كلاماً من عند نفسه ، فيرويه من بعده موصولاً بالحديث ؛ غيرَ فاصل بينهما بذكر قائله ، فيلبسُ الأمرُ فيه على مَنْ لم يَعْلَمْ حقيقةَ الحال ، فيتوهمُ أنَّ الجميعَ عن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وذلك يقعُ في الحديثِ كثيراً . والله أعلم .

وأجريتُ دَمْعِي بِالِدَّمَاءِ^(١) « مُدَبَّجاً »

وما هي إلا مُهَجَّتِي تَتَحَلَّلُ^(٢)

المُدَبَّجُ في الحديث : هو أن يروي القرينان^(٣) كلُّ واحد منهما عن الآخر . كأبي هريرة وعائشة ، ومالك والأوزاعي^(٤) ، وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين^(٥) .

فإن روى أحدُ القرينين عن الآخر ؛ ولم يروِ الآخرُ عنه ؛ لم يُسَمَّ مُدَبَّجاً ، كرواية سليمان التيمي عن مسعرٍ من غير عكس . والله سبحانه أعلم .

(١) « بالدماء » كذا وقع في الأصل و(ك) و(م) و(ط) و(ن) ، في حين وقع مكانها في «س ٤» و(ز) : « فوق خدي » ، وفي (ص) و(س ٥) : « بالرجاء » ثم صُحِّحت في حاشية (س ٥) بقلم مغايرٍ إلى : « فوق خدي » .

(٢) « تتحلل » في (ص) : تتجلجل .

(٣) زاد في (ص) و(س ٥) بعد هذا الموضع : « في السنِّ والإسناد » .

(٤) « الأوزاعي » مكانها في (س ٥) : سفيان بن عُيينة .

(٥) « يحيى بن معين » كذا في الأصل و(س ١) ، ويوجد مكانها في (ص)

و(س ٣) و(س ٤) و(س ٥) : « علي بن المديني » ، وفي (س ٢) :

« علي بن المديني أو يحيى بن معين » .

- « فَمَتَّقُ » جَفَنِي وَسُهْدِي وَعَبْرَتِي
 و« مُفْتَرِقٌ » صَبْرِي وَقَلْبِي الْمُبْلَبِلُ^(١)
 و« مُؤْتَلِفٌ » وَجْدِي وَسَجْوِي وَلَوْعَتِي
 و« مُخْتَلِفٌ » حَظِّي وَمَا مِنْكَ أَمَلٌ^(٢)
 الْمُؤْتَلَفُ وَالْمُخْتَلَفُ : هُوَ مَا يَتَّفَقُ فِي الْخَطِّ صَوْرَتُهُ ، وَيَخْتَلِفُ
 فِي اللَّفْظِ صَيغَتُهُ . كَعَثَامُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَعَثَامُ بْنُ أَوْسٍ^(٣) .
 وَبُشَيْرُ بْنُ عَمْرٍو^(٤) ، وَبُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ^(٥) .
 وَحَرِيْزُ بْنُ عَثْمَانَ ، وَجَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ .
 وَحُضَيْنُ بْنُ الْمَنْذَرِ ، وَحُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ .

- (١) « المبلبل » في الأصل : « مبلبل المبلبل » ، وفي (ك) : « مبلبل » وأشار في
 الحاشية إلى أنه يوجد في نسخة أخرى : « المبلبل » .
 (٢) « منك أمَل » كذا ضبطت في الأصل . وفي (ك) : « منك أمَل » . وفي
 (س٣) و(س٤) و(م١) و(م٢) و(ط) و(ز) : « فيك أمَل » . وفي
 (س١) (س٢) (س٥) و(ص) و(ع) : « منك أمَل » .
 (٣) انظر « المؤتلف والمختلف » للدارقطني (١٧٦٣/٤) .
 (٤) « بشير بن عمرو » في الأصل و(ك) : « بشير بن عمر » وألحقت في (ك)
 بعد « عمر » واو ، والمثبت من (س٢) و(س٣) و(س٤) . انظر :
 « الجرح والتعديل » للرازي (٣٧٥/٢) ، و« تلخيص المتشابه في الرسم »
 للخطيب البغدادي (٤٩٧/١) ، و« توضيح المشتبه » لابن ناصر الدين
 (٥٣٦/١) .
 (٥) « بشير بن يسار » في الأصل و(ك) : « بشير بن بشار » ، والمثبت من بقية
 النسخ . انظر : « تهذيب الكمال » (١٨٧/٤) ، و« هدي الساري »
 ص (٢١٠) وقد صُحفت فيه « يسار » إلى « بشار » فتنبّه .

وأما المْتَفِق والمُفْتَرِق : فهو ما اتَّفَقَ خَطًّا ولفظًا ؛ بخلاف
المؤْتَلَف والمُخْتَلَف ، فَإِنَّ فِيهِ الاتِّفَاقَ فِي صُورَةِ الخَطِّ ، مع الافتراق
فِي اللفظ .

والمُتَّفِق والمُفْتَرِق أقسام كثيرة ، وَمِنْ بعض أمثلته :

أبو عِمْران الجَوْنِي (١) ، اثنان :

أحدهما (٢) : التابعي عبد الملك بن حَبِيب .

والثاني اسمه : موسى بن سَهْل . بصري ، سَكَنَ بغداد ، وروى

عن هشام بن عَمَّار وغيره . روى عنه دَعْلَج بن أحمد وغيره .

وَمِنْ ذلك : محمد بن عبد الله الأنصاري ، اثنان متقاربان في

الطبقة :

أحدهما : الأنصاري المشهور ، القاضي ، أبو عبد الله ، شيخ

البخاري .

والثاني : كنيته أبو سَلْمَة ، ضَعَّفوه .

وَمِنْ ذلك : محمد بن يعقوب بن يُوسُف النَّيسَابُورِي ، اثنان

كلاهما فِي عَصْرِ واحد ، وكلاهما يروي عنه الحاكمُ أبو عبد الله

وغيره .

فأحدهما : هو المعروف بأبي العَبَّاس الأَصَمِّ .

والثاني : هو أبو عبد الله الأخرم الشَّيبَانِي ، ويُعرف بالحافظ دون

الأول . والله سبحانه أعلم .

(١) انظر « كتاب المتفق والمفترق » للخطيب البغدادي (٢١١٧ / ٣) .

(٢) « أحدهما » ليست في الأصل و(ك) ، واستدركت من بقية النسخ .

حَدِّثِ الْوَجْدَ عَنِّي « مُسْنَدًا » وَ « مُعْنَعًا »

فغيري « بِمَوْضُوعٍ »^(١) الْهَوَىٰ يَتَحَيَّلُ

قال الحافظ أبو بكر الخطيب : الْمُسْنَدُ عند أهل الحديث : هو الذي اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ مِنْ رِوَايَةِ أَوَّلِهِ إِلَى مُنْتَهَاهُ . وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ فِيمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، دُونَ مَا جَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ^(٢) .

وفي الْمُسْنَدِ اختلافٌ غير هذا^(٣) .

وأما الإِسْنَادُ الْمُعْنَعُ : فهو الذي يُقَالُ فِيهِ : عن فلان ، عن فلان . وَعَدَّهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ قَبِيلِ الْمُرْسَلِ .

وَالصَّحِيحُ الذي عليه الجمهور : أَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَّصِلِ . وَحَكَاهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي إِجْمَاعًا .

وَالْحَدِيثُ الْمَوْضُوعُ : هو الْمُفْتَعَلُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ ؛ الذي اخْتَلَقَهُ وَاضْعُهُ . وَهُوَ شَرُّ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ .

وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ رِوَايَتَهُ إِلَّا بِتَبْيِينِ حَالِهِ - إِذَا عَلِمَ حَالَهُ - فِي أَيِّ مَعْنَى كَانَ ؛ إِلَّا مَقْرُونًا بَيَّانَ وَضْعِهِ .

(١) « بموضوع » في الأصل و (ك) : « موضوع » والمثبت من بقية النسخ ومصادر تخريج المنظومة ، علماً أن المصادر والنسخ قد اضطربت في عجز البيت .

(٢) « الكفاية » ص (٥٨) .

(٣) « وفي المسند اختلاف غير هذا » مكانها في (ص) و(س ٥) : « وقال ابن عبد البر : هو ما جاء عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاصة متصلاً كان أو منقطعاً . وقال الحاكم وغيره : لا يستعمل إلا في المرفوع المتصل . »

ويُعرف كَوْنُ الحديث موضوعاً : بإقرار واضعِهِ ، أو بركاكةِ لَفْظِهِ^(١) ، أو غير ذلك^(٢) . والله سبحانه أعلم^(٣) .

وَذِي^(٤) نُبْدٍ مِنْ « مُبْهَمٍ » الْحُبِّ « فَاغْتَبِرَ »
و« غَامِضُهُ » إِنْ رُمْتَ شَرْحاً أُحْوِلُ^(٥)

المُبْهَمِ مِنَ الْحَدِيثِ : هو ما جَاءَ عَنْ غيرِ مَسْمُومٍ .

نحو : سفيان ، عن رَجُلٍ ، عن الزُّهْرِيِّ^(٦) .

وأما الاعتبار : فذكر الحافظ أبو حاتم ابن حَبَّانَ أَنَّ طريق اعتبار الأخبار مثاله : أَنْ يرويَ حمَّادُ بن سَلَمَةَ حديثاً لم يُتَابِعْ عَلَيْهِ عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

(١) « بركاكة لفظه » مكانها في (ص) و (س ٥) : « بركاكة اللفظ في الرواية أو المروي » .

(٢) زاد في (ص) و (س ٥) بعد هذا الموضع : « ومن الموضوع الحديث المروي عن أبي بن كعب في فضل القرآن سورة سورة ، وقد أخطأ مَنْ ذكره من المفسرين والله أعلم » .

(٣) نَقَلَ فِي الْأَصْلِ وَ (ك) بعد هذا الموضع كلاماً طويلاً نفيساً ، ضُمِّنَ نَقْلاً هَامِماً عن شيخ الإسلام ابن تيمية .
وقد رأيت تأخيرهِ إلى نهاية الشرح فانظر ص (٤٩) .

(٤) « وذي » في (ص) و (س ٣) و (م ١) و (م ٢) : ذا .

(٥) « أُحْوِلُ » كذا في الأصل و (ك) و (ع) و (ن) بالحاء المهملة . وفي (س ٤) و (س ٥) و (م ١) و (م ٢) و (ط) و (ز) : « أُطْوِلُ » ، وفي (ص) : يطول .

(٦) زاد في (ص) و (س ٥) بعد هذا الموضع : « وكحديث ابن عباس أَنَّ رجلاً قال : يا رسولَ الله ، الحج في كل عام ؟ . هو الأفرع بن حابس ، ونحو ذلك » .

فَيُنْظَرُ : هل روى ذلك ثقةً غيرَ أيوب ، عن ابن سيرين ؟

فإن وُجِدَ ، عُلِمَ أَنَّ للخبر أصلاً يُرجع إليه .

وإن لم يُوجد ذلك ؛ فثقةٌ غيرُ ابن سيرين رواه عن أبي هريرة .

وإلا ؛ فصحابيٌّ غيرُ أبي هريرة رواه عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

فأيُّ ذلك وُجِدَ يُعَلَمُ به أَنَّ للخبر أصلاً يُرجع إليه ، وإلا فلا^(١) .

والغامضُ من الحديث : ما تكون صورته صورةً المتَّصل ،

ولا يكون كذلك .

مثاله : ما رواه عبدُ الرزاق ، عن الثَّورِيِّ ، عن أبي إسحاق ،

عن زيد بن يُثَيْع ، عن حُذيفة قال : قال رسولُ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ : « إِنْ وَلَّيْتُمُوهَا أَبَا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أَمِينٌ . . »^(٢) الحديث .

فهذا صورته صورةً المتَّصل ، وهو منقطعٌ في موضعين ؛ لأن

عبدَ الرزاق لم يسمعه من الثَّورِيِّ ، وإنما سمعه من النُّعْمَانِ بْنِ أَبِي

شَيْبَةَ الْجَنْدِيِّ ، عن الثَّورِيِّ .

ولم يسمعه الثَّورِيُّ أيضاً من أبي إسحاق ، إنما سمعه من

شريك ، عن أبي إسحاق . والله أعلم .

(١) « صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان » (١٥٥ / ١) .

(٢) رواه العُقَيْلِيُّ فِي « الضعفاء الكبير » (١١٠ / ٣) ، وابنُ عَدِي فِي « الكامل »

(٥٤١ / ٦) (ترجمة : عبد الرزاق الصنعاني) ، والحاكم فِي « المستدرک »

(١٤٢ / ٣) ، وفي « معرفة علوم الحديث » ص (٧١) النوع التاسع .

وانظر : « العلل » للدارقطني (٢١٤ / ٣) ، و« الحلية » لأبي نُعَيْم

(٦٤ / ١) ، و« تاريخ بغداد » (٣٠٢ / ٣) ، و« العلل المتناهية »

(٢٥٣ / ١) .

« عَزِيزٌ » بِكُمْ صَبٌّ ذَلِيلٌ لِعَزْزِكُمْ
 و« مشهورٌ » أوصافِ الْمُحِبِّ التَّذَلُّلُ
 « غَرِيبٌ » يُقَاسِي البُعْدَ عَنْكَ^(١) وَمَا لَهُ
 وَحَقِّكَ^(٢) عَنْ دَارِ الهَوَى^(٣) مُتَحَوِّلٌ

الغريب من الحديث^(٤) : كحديث الزُّهْرِيِّ وقتادة وأشباههما من
 أئمة أهل الحديث ؛ ممن يُجمع حديثهم ، إذا انفرد الرَّجُلُ عنهم
 بالحديث يُسَمَّى غريباً .

فإذا روى عنهم رَجُلَانِ أو ثلاثة ، أو اشتركوا في حديث يُسَمَّى
 عزيزاً .

فإذا روى الجماعةُ عنهم حديثاً سُمِّيَ مشهوراً^(٥) . والله أعلم .

- (١) « عنك » في (ز) : عنكم .
 (٢) كذا! وفي صحيح البخاري (٢٦٧٩) ومسلم (١٦٤٦) عن عبد الله بن عمر
 عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ
 لِيَصِمْتَ » .
 (٣) « الهوى » كذا في الأصل و(س٢) و(س٤) و(ص) و(س١) . وفي
 (س٣) و(س١م) و(س٢م) و(ط) و(ز) : « القلى » .
 في حين جاء عجز البيت في (ع) و(ن) : وحق الهوى عن داره متحول .
 (٤) زاد في (ص) و(س٥) بعد هذا الموضع : « هو ما وقع في متن الحديث من
 لفظة غامضة بعيدة من الفهم لقلّة استعمالها . وقيل : هو ما انفرد عن الزهري
 وقتادة . » .
 (٥) زاد في (ص) و(س٥) بعد هذا الموضع : « وينقسم إلى صحيح وغيره ،
 ومنه المتواتر المعروف في الفقه وأصوله » .

فَرِقْنَا « بِمَقْطُوعِ » الْوَسَائِلِ مَالَهُ
إِلَيْكَ سَبِيلٌ ، لَا ؛ وَلَا عَنْكَ مَعْدِلٌ

المَقْطُوعِ مِنَ الْحَدِيثِ غَيْرِ الْمُنْقَطِعِ ، وَيُقَالُ فِي جَمْعِهِ : مَقْطِيعٌ
وَمَقْطَاعٌ ، وَهُوَ ^(١) مَا جَاءَ عَنِ التَّابِعِينَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ .

فَلَا زِلْتَ فِي عِزٍّ مَنِيْعٍ وَرِفْعَةٍ
وَمَا زِلْتَ ^(٢) « تَعْلُو » بِالتَّجَنِّيِ « فَأَنْزِلُ »

أَصْلُ الْإِسْنَادِ أَوْلَى ^(٣) خَصِيصَةٌ فَاضِلَةٌ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ ،
وَسُنَّةٌ بِالغَةِ مِنَ السُّنَنِ الْمَوْكَّدَةِ .

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ
شَاءَ مَا شَاءَ ^(٤) .

وَطَلَبُ الْعُلُوِّ فِيهِ سُنَّةٌ أَيْضًا . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : طَلَبُ
الْإِسْنَادِ الْعَالِيِ سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفٍ ^(٥) .

وَقِيلَ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ : مَا تَشْتَهِي ؟
قَالَ : بَيْتًا خَالِيًا ؛ وَإِسْنَادًا عَالِيًا .

(١) فِي (ص) وَ(و) (س ٥) : « هُوَ الْمَوْقُوفُ عَلَى التَّابِعِيِّ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا ، وَاسْتَعْمَلَهُ
الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي الْمُنْقَطِعِ » .

(٢) « مَا زِلْتَ » فِي (ص) وَ(و) (س ١) وَ(س ٢) وَ(س ٣) وَ(س ٤) وَ(م ١)
وَ(م ٢) : لَا زِلْتَ .

(٣) « أَصْلُ الْإِسْنَادِ أَوْلَى » مَكَانَهَا فِي (ص) وَ(و) (س ٥) : « مَعْرِفَةُ الْإِسْنَادِ الْعَالِيِ » .

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي مَقْدَمَةِ صَحِيحِهِ : بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ . .
(١٥/١) .

(٥) رَوَاهُ الْخَطِيبُ فِي « الْجَامِعِ » (١٢٣/١) .

والإسنادُ العالِي (١) على أقسامٍ منها :
 القُرْبُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإِسْنَادٍ نَظِيفٍ غَيْرِ
 ضَعِيفٍ . وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنْوَاعِ الْعُلُوِّ (٢) .
 قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ : قُرْبُ الْإِسْنَادِ قُرْبَةٌ إِلَى اللَّهِ عَزَّ
 وَجَلَّ (٣) .

أُورِّي بِسُغْدَى وَالرَّبَابِ وَزَيْنِبِ
 وَأَنْتَ الَّذِي تُعْنَى وَأَنْتَ الْمُؤَمَّلُ
 فَخُذْ أَوْلَى مِنْ آخِرِ ثَمِ أَوْلَى
 مِنْ النَّصْفِ مِنْهُ فَهُوَ فِيهِ مُكَمَّلُ
 أَبْرُ إِذَا أَقْسَمْتُ أَنِّي بِحُبِّهِ
 أَهِيْمُ وَقَلْبِي بِالصَّبَابَةِ يُشَعَلُ
 إِذَا أَخَذْتَ الْكَلِمَةَ الْأَوْلَى مِنْ أَوْلِ الْبَيْتِ الْآخِرِ . وَالْأَوْلَى مِنْ أَوْلِ
 نَصْفِهِ صَارَ « إِبْرَاهِيمَ » (٤) . وَهُوَ الْمَقْصُودُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 (تَمَّتْ)

- (١) « الإسنادُ العالِي » كذا في الأصل (ك) ، وفي بقية النسخ : والعلو .
 (٢) زاد في (ص) و(س) (٥) بعد هذا الموضع : « الثاني : القرب من إمام من أئمة
 الحديث ؛ وإن كثر بعده العدد إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 الثالث : العلو بالنسبة إلى رواية أحد الكتب الخمسة ، أو غيرها من
 المعتمدة ، وهو ما كثر اعتناء المتأخرين به ؛ من الموافقة والمساواة
 والمصافحة . »
 (٣) رواه الخطيب في « الجامع » (١/١٢٣) .
 (٤) « صار إبراهيم » في (س) : صار اسم المتغزل فيه ، وهو الملعوز في هذه
 الأبيات ، وهو إبراهيم .

قال ابن عروة الحنبلي معلقاً على كلام ابن عبد الهادي في طرق معرفة الحديث الموضوع :

(فصل)

قال كاتبه : القلب إذا كان نقيًا نظيفاً زاكياً ؛ كان له تمييز بين الحق والباطل ، والصدق والكذب ، والهدى والضلال ، ولا سيما إذا كان قد حصل له إضاءة وذوق من الثور النبوي ، فإنه حينئذ يظهر له خبايا الأمور ، ودسائس الأشياء ، والصحيح من السقيم .

ولو ركب على متن ألفاظه^(١) موضوعة على الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إسناده صحيح ، أو على متن صحيح إسناده ضعيف ؛ لم يتر ذلك وعرفه ، وذاق طعمه ، وميز بين غثه وسمينه ، وصحيحه وسقيمه ، فإن ألفاظ الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا تخفى على عاقل ذاقها . ولهذا قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله »^(٢) رواه الترمذي من حديث أبي سعيد .

(١) « ألفاظه » في (ك) : ألفاظ .

(٢) رواه الترمذي (٣١٢٧) ، والبخاري في « التاريخ الكبير » ٧/ رقم (١٥٢٩) ، والطبري في « تفسيره » (٤٦/١٤) ط/ الباي الحلبي (الحجر : ٧٥) ، والعقيلي في « الضعفاء الكبير » (٤/١٢٩) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٠/٢٨١-٢٨٢) وغيرهم عن عطية العوفي ، عن أبي سعيد الخدري به .

قال الترمذي : هذا حديث غريب ، إنما نعرفه من هذا الوجه .

وانظر : « السلسلة الضعيفة » للعلامة الألباني - رحمه الله - رقم

(١٨٢١) .

وقال جماعةٌ من السلف في قوله : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّمِينَ ﴾ [الحجر : ٧٥] أي : للمتفرسين (١) .

وقال معاذُ بنِ جبَل : إِنَّ لِلْحَقِّ مَنَاراً كَمَنَارِ الطَّرِيقِ .

وإذا كان الكُفَّار لَمَّا سَمِعُوا القرآنَ فِي حَالِ كُفْرِهِمْ قالوا : إِنَّ لَهُ لِحَلَاوَةً ، وَإِنَّ عَلَيْهِ لَطَلَاوَةٌ ، وَإِنَّ أَسْفَلَ لَمُغْدِقٌ ، وَإِنَّ أَعْلَاهُ لَمُورِقٌ ، وَإِنَّ لَهُ لثَمَرَةٌ ، وَإِنَّ لَهُ فِي الْقُلُوبِ لَصَوْلَةٌ ؛ ليست بصَوْلَةٌ مُبْطَلٌ (٢) . فما الظَّنُّ بِالْمُؤْمِنِ التَّقِيِّ النَّقِيِّ ، الَّذِي لَهُ عَقْلٌ تَامٌّ عِنْدَ

(١) رواه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (٤٦-٤٥ / ١٤) ط/البابي الحلبي

(الحجر : ٧٥) عن قيس وابن أبي نجيح وابن جريج ، عن مجاهد .

ورواه أبو نعيم في « الحلية » (٣ / ١٩٤) ، ومن طريقه المزي في

« تهذيب الكمال » (٨٤ / ٥) عن محمد بن جعفر الصادق .

(٢) رواه الحاكم (٥٠٦-٥٠٧ / ٢) ، والبيهقي في « دلائل النبوة »

(٢ / ١٩٨-١٩٩) ، والواحدي في « أسباب النزول » ص (٢٩٥) ، من طريق

عبد الرزاق الصنعاني ، عن معمر ، عن أيوب السخيتاني ، عن عكرمة ، عن

ابن عباس أن الوليد بن المغيرة جاء إلى النبي . . فذكره .

قال الحاكم : صحيح الإسناد على شرط البخاري . ووافقه الذهبي .

قلت : هكذا رواه معمر بن راشد عن أيوب متصلاً .

قال يحيى بن معين : إذا حدثك معمر عن العراقيين فخالفه ؛ إلا عن

الزهري وابن طائوس ، فإن حديثه عنهما مستقيم ، فأما أهل الكوفة وأهل

البصرة فلا . « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٢٤٥ . وأيوب بصري !

وخالفه عن أيوب نفسه : حماد بن زيد ، فرواه عن أيوب ، عن عكرمة

مرسلاً . فيما رواه البيهقي في « الدلائل » (٢ / ١٩٩) .

قال يحيى بن معين : ليس أحد في أيوب أثبت من حماد بن زيد . « الجرح

والتعديل » ٣ / رقم (٦١٧) .

ورواه معمر - أيضاً - عن عباد بن منصور ، عن عكرمة ، مرسلاً . =

وَرُودِ الشُّبُهَاتِ ، وَبَصَرِ نَافِذٍ عِنْدَ وُرُودِ الشَّهَوَاتِ ؟

قال بعضُ السَّلَفِ : إِنَّ العَبْدَ لِيَهُمُّ بِالكَذِبِ ؛ فَأَعْرَفَ مُرَادَهُ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ . وقد قال تعالى : ﴿ وَتَعَرَّفْنَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ [محمد : ٣٠] .
وقد كان عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لَهُ حَظٌّ مِنْ ذَلِكَ ، كَقَصَّتْهُ مَعَ سَوَادِ بنِ قَارِبٍ^(١) وَغَيْرِهِ .

فَإِنَّ القَلْبَ الصَّافِيَ لَهُ شعورٌ بِالزَّيغِ وَالانْحِرَافِ فِي الأَقْوَالِ والأَعْمَالِ . فَإِذَا سَمِعَ الحَدِيثَ ؛ عَرَفَ مَخْرَجَهُ مِنْ أَيْنَ ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ الحُقَاطُ وَأَهْلُ التَّقَدُّ .

فَمَنْ كَانَتْ أَعْمَالُهُ خَالِصَةً لِلَّهِ ، مُوَافِقَةً لِلسُّنَّةِ ، مَيَّزَ بَيْنَ الأَشْيَاءِ ؛ كَذِبِهَا وَصِدْقِهَا ، بِشَوَاهِدٍ تَظْهَرُ لَهُ عَلَى صَفْحَاتِ الوُجُوهِ وَفَلَتَاتِ الأَلْسِنَةِ .

قال شاهُ الكَرْمَانِيِّ^(٢) : مَنْ عَمَرَ بَاطِنَهُ بِدَوَامِ المُرَاقَبَةِ ، وَظَاهِرَهُ

= فيما رواه ابن جرير الطبري (١٥٦/٢٩) ط/الباي الحلبي (المدثر: ١٨-٢٥).

قال البيهقي عن هذه الأوجه المرسله : وكل ذلك يؤكد بعضه بعضاً .

ثم رواه البيهقي من طريق ابن إسحاق ، حدثني محمد بن أبي محمد ، عن سعيد بن جبيرة أو عكرمة ، عن ابن عباس به .

ومحمد بن أبي محمد هذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » : لا يُعرف .

(١) رواه البخاري (٣٨٦٦) عن عبد الله بن عمر قال : بينما عمرُ جالسٌ إِذْ مَرَّ بِهِ

رجل جميل ، فقال عمرُ : لقد أخطأ ظني ، أو إن هذا على دينه في الجاهلية ،

أو لقد كان كاهنهم . الحديث .

قال الحافظ : هذا الرجل هو سواد بن قارب « الفتح » ١٧٩/٧ .

وقد بسط الحافظ ابن حجر طرق قصة سواد بن قارب في « الإصابة »

(٢/٣) ط/دار النهضة .

(٢) هو أبو الفوارس ، شاه بن شجاع الكرماني . يقال : إن أصله من مرو . من =

بِاتِّبَاعِ الشُّنَّةِ ، وَغَضَّ بِصَرِّهِ عَنِ الْمَحَارِمِ ، وَعَوَّدَ نَفْسَهُ أَكْلَ الْحَلَالِ ،
لَمْ تُخْطِءْ لَهُ فِرَاسَةٌ (١) .

فَاللَّهُ سَبْحَانَهُ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ الرَّعْبَ وَالظُّلْمَةَ فِي قُلُوبِ الْكَافِرِينَ ،
وَالثُّورَ وَالْبُرْهَانَ فِي قُلُوبِ الْمُتَّقِينَ . وَلِهَذَا ذَكَرَ اللَّهُ آيَةَ النُّورِ عَقِيبَ
غَضِّ الْبَصْرِ وَكَفِّ النَّفْسِ عَنِ الْمَحَارِمِ .

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ صَادِقَ اللِّسَانِ ؛ كَانَ أَقْوَى لَهُ وَأَتَمَّ عَلَى
مَعْرِفَةِ الْأَكَاذِيبِ وَالْمَوْضُوعَاتِ ، فَإِنَّ الْجِزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ .

فَيُثِيبُ اللَّهُ الصَّادِقَ حَلَاوَةَ الصِّدْقِ ، وَيَجِدُّ لِلْكَذِبِ مَضَاضَةً
وَمِرَارَةً يَنْبُو عَنْهَا سَمْعُهُ ، وَلَا يَقْبَلُهَا عَقْلُهُ .

وَلَمَّا قَدِمَ وَفَدُّ هَوَازِنِ عَلِيِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْلِمِينَ ،
وَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهِمْ سَبِيَّهُمْ وَمَالَهُمْ ، قَالَ لَهُمْ : « أَحَبُّ الْحَدِيثِ
إِلَيَّ أَصْدَقُهُ » (٢) .

وَلِهَذَا كَانَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ بَعْدَ أَنْ عَمِيَ إِذَا تَكَلَّمَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ
بِالْكَذِبِ ؛ يَقُولُ لَهُ : اسْكُتْ ؛ إِنِّي لِأَجِدُّ مِنْ فَيْكَ رَائِحَةَ الْكَذِبِ .
وَإِذَا سَمِعَ حَدِيثًا مَكْذُوبًا عَرَفَ كَذِبَهُ . وَذَلِكَ أَنَّهُ أَجْمَعَ الصِّدْقَ
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمَ مِنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ

= مشايخ الصوفية . مات قبل الثلاث مئة .

انظر : « طبقات الصوفية » للسُّلَمِيِّ ص (١٩٢) ، « حلية الأولياء »

(٢٣٧/١٠) .

(١) رواه أبو نعيم في « الحلية » (٢٣٧/١٠) .

(٢) رواه البخاري (٢٣٠٧ ، ٢٣٠٨) .

عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ (١)

[التوبة : ١١٩] .

فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ يُلْهِمُ الصَّادِقَ الزَّكِيَّ مَعْرِفَةَ الصَّادِقِ مِنَ الكَذِبِ ،
كما في الحديث : « الصَّادِقُ طُمَأْنِينَةٌ ؛ وَالكَذِبُ رِيْبَةٌ » (٢) . وقال
لِوَابِصَةَ : « اسْتَفْتِ قَلْبَكَ » (٣) . وقد تَرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) قصة توبة كعب بن مالك وصاحبيه ؛ رواها البخاري (٤٤١٨) ، ومسلم (٢٧٦٩) . وقال كعب بعد أن نزلت توبته : « يا رسول الله ، إن الله إنما نجاني بالصَّادِقِ ، وَإِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ لَا أَحَدُثُ إِلَّا صِدْقًا مَا بَقِيَتْ . فوالله ما أعلمُ أحدًا من المسلمين أبلاه اللهُ في صِدْقِ الحديث منذ ذكرت ذلك لرسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحْسَنَ مما أبلاني » .

(٢) رواه أبو داود الطيالسي (١١٧٨) ، وعبد الرزاق ٣/ (٤٩٨٤) ، وأحمد (٢٠٠/١) ، والنسائي (٣٢٧/٨) ، والترمذي (٢٥١٨) ، والطحاوي في « بيان المشكل » ٥/ (٢١٤٠) ، وابن خزيمة (٢٣٤٨) ، وأبو يعلى (٦٧٦٢) ، وابن حبان ٢/ (٧٢٢) ، والحاكم (١٣/٢) و (٩٩/٤) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٢٧٥) ، وغيرهم كثير ، عن : بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرِيَمَ ، عن أَبِي الحَوْرَاءِ السَّعْدِيِّ ، عن الحسن بن علي بن أبي طالب ، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، به .

والحديث صحَّحه : الترمذي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، وابن حجر . انظر : « نتائج الأفكار » (١٣٩/٢) .

وله متابعات وشواهد بسطتها في تخريج أحاديث «شفاء العليل» ص (٣٣٦) .

(٣) رواه أحمد (٢٢٨/٤) ، والدارمي (٢٥٧٥) ت/ حسين أسد ، وأبو يعلى (١٥٨٦ ، ١٥٨٧) ، والطحاوي في « بيان المشكل » ٥/ (٢١٣٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » ٢٠/ (٤٠٣) عن الزبير أبي عبد السلام ، عن أيوب بن عبد الله بن مكرز الفهري ، عن وابصة بن معبد الأسدي ، به مرفوعاً . قال ابنُ رجب الحنبلي : « في إسناد هذا الحديث أمران ؛ يوجب كلُّ منهما

ضعفه :

أُمَّتَهُ عَلَى الْبَيْضَاءِ ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا . وَهَذَا مِنْ أَدَلِّ الْأَشْيَاءِ عَلَى مَا قُلْنَا .

وَإِنَّمَا يُؤْتَى الْإِنْسَانُ ، وَيَدْخُلُ الزَّيْفُ عَلَيْهِ وَالْبَاطِلُ مِنْ نَقْصِ مَتَابَعَتِهِ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِخِلَافِ الْمُؤْمِنِ الْمُحْسِنِ ؛ الْمُتَّبِعِ لَهُ فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ . فَإِنَّ أَقْوَالَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهَا جَلَالَةٌ وَلَهَا نَامُوسٌ .

وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعَ حَدِيثًا مَرُويًّا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَكَانَ لَيْسَ مِمَّا قَالَهُ ؛ يَرُدُّهُ ، وَيَقُولُ : هَذَا مَوْضُوعٌ أَوْ ضَعِيفٌ أَوْ غَرِيبٌ . مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْمَعَ فِي ذَلِكَ بِشَيْءٍ ، فَيُكْشَفُ عَنْهُ ، فَإِذَا هُوَ كَمَا قَالَ ، وَكَانَ قَلَّ أَنْ يَخْطِئَ فِي هَذَا الْبَابِ !

فَإِذَا قِيلَ لَهُ : مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا ؟

يَقُولُ : كَلَامُ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ جَلَالَةٌ ، وَفِيهِ فُحُولَةٌ لَيْسَتْ لغيرِهِ مِنَ النَّاسِ ، وَكَذَلِكَ كَلَامُ^(١) أَصْحَابِهِ .

وَكَانَتْ أَكْشَفُ عَمَّا يَقُولُ ، فَأَجَدُهُ غَالِبًا كَمَا قَالَ . وَكَانَ مِنْ أَتْبَعِ النَّاسِ لِلسُّنَّةِ ، وَأَقْلَاهُمْ لِلْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ . وَكَذَلِكَ كَانَ يَقَعُ هَذَا كَثِيرًا .

أحدهما : انقطاعه بين الزبير وأيوب ، فإنه رواه عن قوم لم يسمعهم (كذا! ولعلها : يُسْمَهُمْ) .

والثاني : ضعف الزبير هذا ، قال الدارقطني : روى أحاديث مناكير ، وضعفه ابن حبان أيضاً .

وقد روي هذا الحديث عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجوه متعددة وبعض طُرُقِهِ جَيِّدَةٌ . « جامع العلوم والحكم » الحديث (٢٧) .

(١) « كلام » في (ك) : لكلام .

فإنَّ الدِّينَ هو فِعْلٌ ما أَمَرَ اللهُ به ، وتَرَكُ ما نَهَى اللهُ عنه ، فَمَنْ تَلَبَّسَ في باطنِهِ بالإِخْلاصِ والصِّدْقِ ، وفي ظاهِرِهِ بالشَّرْعِ ؛ لانت له الأَشْيَاءُ ، ووَضَحَتْ على ما هي عليه . عكس حال أهل الضلال والبِدَعِ الذين يتكَلَّمون بالكذِبِ والتَّحْرِيفِ ، فيُدْخِلون في دِينِ اللهِ ما ليس منه .

وانظر ألفاظ القرآن ؛ لَمَّا كانت محفوظةً منقولةً بالتواتر ، لم يطمع مُبْطِلٌ ولا غيرُهُ في إِبْطال شيءٍ منه ، ولا في زيادة شيءٍ فيه ، بخلاف الحديث ؛ أو كثيرٍ منه ، فإنَّ المُحَرِّفينَ والوضَّاعينَ تصرَّفوا فيه بالزيادة والتُّقْصان ، والكذبِ والوَضْعِ في مُتُونِهِ وأسانيده .

ولكن ؛ أقام اللهُ له مَنْ ينفي عنه تحريف الغالين وانتحال المُبْطِلين ، وتأويل الجاهلين ، ويحميه من وَضْعِ الوضَّاعين . فَبَيَّنوا ما أَدْخَلَ أهلُ الكذبِ والوَضْعِ فيه ، وأهلُ التَّحْرِيفِ في معانيه ، كَمَنْ صَنَّفَ في الصَّحِيحِ ؛ كالبخاريِّ ومُسلمَ وابنِ خزيمةَ وأبي حاتمِ ابنِ حِبَّانٍ^(١) وابنِ مَنْدَه والحاكمِ وأبي عَوانَةَ ، ونحو هؤلاءِ مِمَّنْ تَكَلَّمَ على الحديثِ الصَّحِيحِ .

وكذلك أهلُ السُّنَنِ ؛ كأبي داودَ والنَّسَائِيَّ والتِّرْمِذِيَّ وابنِ ماجه . وكذلك أهلُ المَسَانِيدِ ؛ كَمُسْنَدِ أَحْمَدَ ونحوه . وكمالك ، وعبد الرزاق ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شَيْبَةَ وغيرهم . مِمَّنْ تَكَلَّمَ على الحديثِ .

وكذلك الذين تَكَلَّموا على الرِّجَالِ وأسانيدها ؛ كِيحيى بن سعيد

(١) زاد في الأصل بعد هذا الموضع : « وابن ماجه » والظاهر أن الناسخ قد انتقل نظره سهواً إلى السطر الذي يليه .

الأنصاري ، ويحيى القطان ، وشعبة ، وسفيان ، وسفيان^(١) ، وابن مَعِين ، وابن المَدِينِي ، وابن مَهْدِي وغيرهم .

فهؤلاء وأمثالهم هم أهل الذَّبِّ عن أحاديث رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

عكس حال مَنْ صَنَّفَ كُتُباً فيها مِنَ الموضوعات شيء كثير ، وهو لا يُمَيِّز ولا يعرف الموضوعَ والمكذوبَ مِنْ غيره ، فيجيء الغرُّ الجاهلُ فيرى حديثاً في كتابِ مصنَّفٍ فيغترُّ به وينقله ، وهؤلاء كثير أيضاً ، مثل : مُصنَّف كتاب « وسيلة المتعبدين » الذي صنَّفه الشيخ : عُمَر المَوْصِلِي^(٢) . ومثل : « تنقلات الأنوار » للبكري ، الذي وضع فيه مِنَ الكذب ما لا يخفى على مَنْ له أدنى مِسْكة عَقْلٍ .

بل قد أنكرَ العلماء على أهل^(٣) التَّصَوُّف كثيراً مما ذكروه في كتبهم مِنَ الأحاديث التي يعلمون^(٤) أنها من الموضوعات ، وَمِنْ

(١) كذا في الأصل و(ك) « سفيان وسفيان » مكرر ، ويُحمل على : سفيان بن سعيد الثوري ، وسفيان بن عيينة .

(٢) هو شيخ الموصل ، أبو حفص ، معين الدين ، عمر بن خضر الإربلي ، الموصلِي ، الملاء .

كان صالحاً زاهداً ، له أخبار مع نور الدين زنكي ، أمر الملك نور الدين زنكي نوابه في الموصل أن لا يبرموا امرأة حتى يعلموا الشيخ عمر الموصلِي به . توفي سنة (٥٧٠هـ) .

وذكر الزركلي أنه يوجد بضعة أجزاء مخطوطة من كتابه « وسيلة المتعبدين في سيرة سيد المرسلين » في معهد المخطوطات . « البداية والنهاية » (٤٤٦/١٦) ط/هجر . « الأعلام » (٦٠/٥) .

(٣) في الأصل : « أقل » والمثبت من (ك) .

(٤) « يعلمون » في الأصل و(ك) : يعلموا .

تفاسير آيات يعلمون أنّها مخالفة ، مع أنّهم قومٌ أحبُّوا الأعمال .
وكذلك أهلُ التفسير ، يضعون في تفاسيرهم أحاديثَ مكذوبة .
وكذلك كثيرٌ من الفقهاء ؛ يستدلُّون في كتبهم على المسائل
بأحاديثٍ ضعيفةٍ أو مكذوبةٍ ، ومن لم يميِّز يَقع في غلطٍ عظيم ، فالله
المستعان .
وقد فرَّق اللهُ بين الحقِّ والباطل بأهلِ الثور والإيمان والتَّقَد ،
العارفين بالنقل ، والذَّائِقين كلامِ الرَّسولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالعقل .
وقد صَنَّفوا في ذلك كُتُباً في الجرح والتعديل . فهذا العلمُ مُسَلَّمٌ
لهم ، لهم فيه طُرُقٌ ومعارفٌ يختصُّون بها . وقد قال الإمامُ أحمدُ :
ثلاثةٌ^(١) علومٌ ليس لها أصولٌ : المغازي والملاحم والتفسير .
ومعنى ذلك : أنّ الغالب عليها أنّها مرسلَةٌ .
وكذلك « قصص الأنبياء » للبخاري^(٢) والثعلبي^(٣) فيها ما فيها .
والمقصود : أنّ الصادق تَمَرُّ به أحاديثٌ يقطعُ قلبه بأنّها موضوعة
أو ضعيفة .

(١) «ثلاثة» في الأصل و(ك) : ثلاث .

(٢) « للبخاري » كذا في الأصل ، وفي (ك) : للكسائي .

ولعله إسحاق بن بشر بن محمد بن عبد الله بن سالم البخاري ، مصنّف كتاب
« المبتدأ » وهو كتاب مشهور حدّث فيه ببلايا وموضوعات .
قال ابن المديني : كذاب . قال الدارقطني : متروك الحديث . انظر :
« السير » ٤٧٧/٩ .

(٣) هو أبو إسحاق ، أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري .
وكتابه المشار إليه اسمه « العرائس في قصص الأنبياء » . توفي سنة سبع
وعشرين وأربع مئة . « السير » ٤٣٥/١٧ .

قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية : القلبُ المعمور بالتقوى ؛ إذا رَجَّحَ بمجردِ دراية^(١) فهو ترجيح شرعي . قال : فمتى ما وقعَ عنده ، وحصل في قلبه ما يظنُّ معه أنَّ هذا الأمرَ ، أو هذا الكلامَ أَرْضَى اللهُ ورسوله ؛ كان هذا ترجيحاً بدليل شرعي .

والذين أنكروا كون الإلهام ليس طريقاً إلى الحقائق مطلقاً أخطؤوا . فإذا اجتهد العبدُ في طاعة الله وتقواه ، كان ترجيحُه لما رَجَّحَ أقوى من أدلَّةٍ كثيرةٍ ضعيفةٍ ، فالهَامُ مثل هذا دليلٌ في حَقِّه ، وهو أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة والموهومة ، والظواهر والاستصحابات الكثيرة التي يَحْتَجُّ بها كثيرٌ من الخائضين في المذاهب والخلاف وأصول الفقه .

وقد قال عُمر بن الخطَّاب : اقتربوا من أفواه المطيعين ، واسمعوا منهم ما يقولون ، فإنهم تتجلى لهم أمورٌ صادقة .

وحديث مكحول المرفوع : « ما أخلص عبدُ العبادَةَ لله تعالى أربعين يوماً ؛ إلا أجرى اللهُ الحكمةَ على قلبه ، وأنطقَ بها لسانه »^(٢) .

(١) « دراية » في ك : « رأيه » .

(٢) رواه الحسين المروزي في « زوائد الزهد » لابن المبارك (١٠١٤) ، وهناد بن السري في « الزهد » له (٦٩٠) ، وأبو بكر بن أبي شيبة في « مصنفه » (٢٣١/١٣) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٧٠/١٠) عن أبي معاوية وأبي خالد الأحمر ، عن حجاج ، عن مكحول به .

حجاج هو ابن أرطاة : يخطيء ويدلس . ومكحول تابعي وقد أرسله . وروي عن مكحول مسنداً متصلاً .

رواه أبو نعيم في « الحلية » (١٨٩/٥) ، ومن طريقه ابن الجوزي في :

وفي رواية : « إلا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه » .

وقال أبو سليمان الداراني : إِنَّ الْقُلُوبَ إِذَا أَجْمَعَتْ عَلَى التَّقْوَى جَالَت الْمَلَكُوتَ ، وَرَجَعَتْ إِلَى صَاحِبِهَا بِطُرْفِ الْفَوَائِدِ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَدِّيَ إِلَيْهَا عَالِمٌ عِلْمًا^(١) .

وقد قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الصَّلَاةُ نُورٌ ، وَالصَّدَقَةُ

= « الموضوعات » ٣/ (١٦٢٨) من طريق يزيد الواسطي ، عن مكحول ، عن أبي أيوب الأنصاري ، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، به . قال أبو نعيم : كذا رواه يزيد الواسطي . ورواه ابن هارون ، ورواه أبو معاوية عن الحجاج فأرسله .

قال ابن الجوزي : يزيد الواسطي هو يزيد بن عبد الرحمن ، قال ابن حبان : كان كثير الخطأ وفاحش الوهم ، خالف الثقات في المرويات ، ولا يجوز الاحتجاج به . وحجاج مجروح . . ولا يصح لقاء مكحول لأبي أيوب .

وروي من حديث ابن عباس وأبي موسى الأشعري . فأما حديث ابن عباس ؛ فرواه القضاعي في « مسند الشهاب » (٤٦٦) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » ٣/ (١٦٣٠) من طريق سوار بن مصعب ، عن ثابت البناني ، عن مقسم ، عن ابن عباس ، به مرفوعاً . قال ابن الجوزي : قال أحمد ويحيى والنسائي : سوار بن مصعب متروك الحديث . وقال يحيى مرة : ليس بثقة ؛ ولا يكتب حديثه .

وأما حديث أبي موسى الأشعري ؛ فرواه ابن عدي في « الكامل » (٥٣٣/٦) - ترجمة عبد الملك بن مهران ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » ٣/ (١٦٢٩) من طريق عبد الملك بن مهران ، ثنا معن بن عبد الرحمن ، عن الحسن ، عن أبي موسى الأشعري به . قال ابن عدي : هذا منته منكر ، وعبد الملك بن مهران مجهول ليس بالمعروف .

(١) رواه أبو نعيم في « الحلية » (١٤/١٠) من طريق أحمد بن أبي الحواري ، عن أبي سليمان .

بُرْهَانٌ ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ» (١) . وَمَنْ مَعَهُ نُورٌ وَبُرْهَانٌ وَضِيَاءٌ ؛ كَيْفَ لَا يَعْرِفُ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ مِنْ فَحْوَى كَلَامِ أَصْحَابِهَا ؛ وَلَا سِيَّمَا الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ ؟ فَإِنَّهُ يَعْرِفُ ذَلِكَ مَعْرِفَةً تَامَّةً ؛ لِأَنَّهُ قَاصِدُ الْعَمَلِ بِهَا ، فَتَسَاعَدُ فِي حَقِّهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ مَعَ الْاِقْتِدَاءِ وَمَحَبَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، حَتَّى إِنَّ الْمُحِبَّ يَعْرِفُ مِنْ فَحْوَى كَلَامِ مَحْبُوبِهِ مَرَادَهُ مِنْهُ تَلْوِيحًا لَا تَصْرِيحًا .

وَالعَيْنُ تَعْرِفُ مِنْ عَيْنِي مَحَدَّثَهَا إِنْ كَانَ مِنْ حِزْبِهَا أَوْ مِنْ أَعَادِيهَا وَكَمَا قِيلَ (٢) :

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُوعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يُزَادُ تَنْوِيرًا وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : « لَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحِبَّهُ ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا » (٣) . وَمَنْ كَانَ تَوْفِيقَ (٤) اللَّهِ لَهُ كَذَلِكَ ، فَكَيْفَ لَا يَكُونُ ذَا بَصِيرَةٍ نَافِذَةٍ ، وَنَفْسٍ فَعَّالَةٍ .

وَإِذَا كَانَ الْإِثْمُ وَالْبِرُّ فِي صُدُورِ الْخَلْقِ لَهُ تَرَدُّدٌ وَجَوْلَانٌ ، فَكَيْفَ حَالُ مَنْ اللَّهِ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ ، وَهُوَ فِي قَلْبِهِ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : الْإِثْمُ حَوَازٌ (٥)

(١) رواه مسلم (٢٢٣) من حديث أبي مالك الأشعري .

(٢) « كما قيل » ليست في الأصل ، واستدركت من (ك) .

(٣) رواه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة .

(٤) في الأصل : « يوفق » . والمثبت من (ك) .

(٥) بفتح الحاء المهملة ، وتشديد الواو ، وهو ما يحوزها ويغلب عليها حتى ترتكب ما لا يحسن .

وقيل : بتخفيف الواو ، وتشديد الزاي ، جمع حازة ، وهي الأمور التي =

القلوب^(١) . وقد قدّمنا أنّ الكذب ريبة ، والصدق طمأنينة .
فالحديث الصدق تطمئنُّ إليه النَّفْسُ ، ويطمئنُّ إليه القلبُ .

= تحزُّ في القلوب ، وتحك وتؤثر ، وتتخالج في القلوب أن تكون معاصي .
وهذا أشهر .

انظر « النهاية » (٣٧٧/١) ، و « الترغيب والترهيب » (٢٨٤٨) .
(١) رواه الإمام أحمد [انظر « جامع العلوم والحكم » الحديث (٢٧)] ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (١/١٣٤ ، ١٣٥) عن جرير .
ورواه ابن أبي عمر العدني في « مسنده » [انظر « المطالب العالية » (١٦٠٥)] عن سفيان بن عيينة .

ورواه الطبراني في « الكبير » ٩/ (٨٧٤٨) عن زائدة .
كلهم (جرير ، وسفيان ، وزائدة) عن منصور ، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن ابن مسعود ، به موقوفاً .
ورواه الطبراني في « الكبير » ٩/ (٨٧٤٩) عن زائدة ، عن الأعمش ، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، عن أبي الأحوص ، عن ابن مسعود ، به موقوفاً .
خالفهم : سعيد بن منصور .

فرواه عن سفيان ، عن منصور ، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . به مرفوعاً!

فيما رواه البيهقي في « شعب الإيمان » ١٠/ (٥٠٥١) .

ورواية الجماعة أولى بالصواب .

قال المنذري : قيل : إنّ صوابه موقوف . « الترغيب والترهيب » (٢٨٤٨) . قال ابن رجب : صحَّ عن ابن مسعود ، واحتجَّ به الإمام أحمد .
« جامع العلوم والحكم » حديث رقم (٢٧) .

قلت : احتجَّ به الإمام أحمد في عدَّة مواضع . انظر « الورع » له ص (٤٣ ، ٤٥ ، ٤٩) .

قال العراقي : المعروف أنه من قول ابن مسعود . . وإسناده صحيح .
« تخريج أحاديث الإحياء » جمع/ الحداد ، رقم (٨٠) .

وأيضاً : فَإِنَّ اللَّهَ فَطَرَ عِبَادَهُ عَلَى الْحَقِّ ، فَإِذَا لَمْ تَسْتَحِلَّ ^(١) الْفِطْرَةَ ؛ شَاهَدْتَ الْأَشْيَاءَ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ ، فَأَنْكَرْتَ مِنْكَرَهَا ، وَعَرَفْتَ مَعْرُوفَهَا . قَالَ عُمَرُ : الْحَقُّ أَبْلَجُ ، لَا يَخْفَى عَلَى فِطْنٍ .
 فَإِذَا كَانَتِ الْفِطْرَةُ مُسْتَقِيمَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ ، مَنْوَّرَةً بِنُورِ الْقُرْآنِ ، تَجَلَّتْ لَهَا الْأَشْيَاءُ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْمَرَايَا الصَّقِيلَةِ ^(٢) ، وَانْتَفَت ^(٣) عَنْهَا ظُلُمَاتُ الْجِهَالَاتِ ، فَرَأَتْ الْأُمُورَ عَيْنَانًا مَعَ غَيْبِهَا عَنْ غَيْرِهَا .

وفي « السُّنَنِ » و« الْمُسْنَدِ » وَغَيْرِهِ عَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ، وَعَلَى جَنْبَيْهِ الصِّرَاطِ سُورَانِ ، وَفِي السُّورَيْنِ أَبْوَابٌ مُفْتَحَةٌ ، وَعَلَى الْأَبْوَابِ سُتُورٌ مُرْخَاةٌ ، وَدَاعٌ يَدْعُو عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ ، وَدَاعٌ يَدْعُو مِنْ فَوْقِ [الصِّرَاطِ] ^(٤) ، فَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ هُوَ الْإِسْلَامُ ، وَالسُّتُورُ الْمُرْخَاةُ حُدُودُ اللَّهِ ، وَالْأَبْوَابُ الْمُفْتَحَةُ مَحَارِمُ اللَّهِ ، فَإِذَا أَرَادَ الْعَبْدُ أَنْ يَفْتَحَ بَابًا مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ نَادَاهُ الْمُنَادِي : يَا عَبْدَ اللَّهِ ، لَا تَفْتَحْهُ ، فَإِنَّكَ إِنْ تَفْتَحْهُ تَلْجُهُ ، وَالذَّاعِي عَلَى رَأْسِ الصِّرَاطِ كِتَابُ اللَّهِ ، وَالذَّاعِي فَوْقَ الصِّرَاطِ وَاعِظُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ ^(٥) .

(١) فِي الْأَصْلِ : « تَسْتَحِيلُ » وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ك) .

(٢) « الصَّقِيلَةُ » مَكَانُهَا بَيَاضٌ فِي الْأَصْلِ ، فِي حِينِ أُلْحِقْتَ فِي هَامِشِ (ك) وَظَهَرَ مِنْهَا : (الصِّدْقُ) وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مَا أُثْبِتَهُ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ك) : انْتَفَت .

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ « الْمُسْنَدِ » لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ .

(٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٨٢ / ٤) ، وَالطَّبْرِيُّ فِي « تَفْسِيرِهِ » (٧٥ / ١) ط / الْبَابِيُّ الْحَلْبِيُّ - (الْفَاتِحَةُ : ٦) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي « بَيَانِ الْمَشْكَلِ » ٥ / (٢١٤١) ، =

فقد بيّن في هذا الحديث العظيم - الذي من عرفه انتفع به انتفاعاً بالغاً ؛ إن ساعده التوفيق ، واستغنى به عن علوم كثيرة - أن في قلب كل مؤمن واعظاً^(١) ، والوعظ : هو الأمر والنهي ، والترغيب والترهيب ، وإذا كان القلب معموراً بالتقوى انجلت له الأمور وانكشفت ، بخلاف القلب الخراب المظلم . قال حذيفة بن اليمان : إن في قلب المؤمن سراجاً يزهر^(٢) .

وفي الحديث الصحيح : « أن الدجال مكتوب بين عينيه :

(٢١٤٢) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (١٩) ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » (٣٣) ، والطبراني في « مسند الشاميين » (٢٠٢٤) ، والرامهرمزي في « الأمثال » (٣) ، والحاكم (٧٣/١) وغيرهم . عن معاوية بن صالح ، عن عبد الرحمن بن جبير ، عن أبيه ، عن النواس بن سمعان ، به .

ورواه أحمد (١٨٣/٤) ، والترمذي (٢٨٥٩) ، وابن أبي عاصم في « السنة » (١٨) ، والنسائي في « الكبرى » ٦/ (١١٢٣٣) ، والطحاوي في « بيان المشكل » ٥/ (٢١٤٣) عن بقية بن الوليد ، عن بحير بن سعد ، عن خالد بن معدان ، عن جبير بن نفير ، عن النواس ، به .

قال الترمذي : حديث حسن غريب .

قال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم ؛ ولا أعرف له علة .

ووافقه الذهبي .

قال ابن كثير : إسناده حسن صحيح . « التفسير » (الفاتحة : ٦) .

(١) في الأصل و(ك) : واعظ .

(٢) رواه عبد الله بن المبارك في « الزهد » (١٤٣٩) ، وعبد الله بن أحمد في

« السنة » (٨٢٠) - عن أبيه وجادة ، وأبو بكر بن أبي شيبة (٣٦/١١)

و(١٠٩/١٥) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢٧٦/١) عن عمرو بن مرة ، عن

أبي البختری ، عن حذيفة ، به .

كافر ، يقرؤه كُلُّ مؤمن ، قارىءٍ وغيرِ قارىءٍ « (١) . فدلَّ على أنَّ المؤمنَ يتبيَّن له ما لا يتبيَّن لغيره . ولا سيَّما في الفتن ، وينكشفُ له حالُ الكذَّابِ الوضَّاعِ على الله ورسوله . فإنَّ الدَّجَالَ أكذبُ خلقِ الله ؛ مع أنَّ الله يُجْري على يديه أموراً هائلةً ، ومخاريقَ منزلةً ، حتى إنَّ مَنْ رآه افتتنَ به ، فيكشفُها اللهُ للمؤمن حتى يعتقد كذِّبها وبطلانها .

وكلما قَوِيَ الإيمانُ في القلب ؛ قَوِيَ انكشافُ الأمور له وعرف حقائقها من بواطنها . وكلما ضَعُفَ الإيمانُ ضَعُفَ الكشفُ . وذلك مثل السُّراجِ القوي والسُّراجِ الضَّعيفِ في البيتِ المظلم ، ولهذا قال بعضُ السَّلَفِ في قوله تعالى : ﴿ نُورٌ عَلَى نُورٍ ﴾ [النور : ٣٥] قال : هو المؤمنُ ينطقُ بالحكمة المطابقة للحقِّ ، وإن لم يسمع فيها بالأثر . فإذا سَمِعَ فيها بالأثر ؛ كان نوراً على نور . فالإيمانُ الذي في قلب المؤمن يطابق نور القرآن . فالإلهامُ القلبي تارة يكون من جنسِ القولِ والعلمِ والظنِّ ؛ أنَّ هذا القولُ كذبٌ ، وأنَّ هذا العملَ باطلٌ ، أو هذا أرجح من هذا وأصوب .

وفي « الصحيح » عن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قال : « قد كان في الأمم قبلكم مُحَدِّثُونَ ، فإن يكن في أُمَّتِي منهم أحدٌ فَعُمِّرْ » (٢) .

(١) رواه البخاري (١١٣١) من حديث أنس بن مالك ؛ دون قوله : « يقرؤه كل مؤمن ؛ قارىء . » .

ورواه مسلم (٢٩٣٤) من حديث حذيفة ؛ إلا أنه قال : « كاتب وغير كاتب » . مكان : « قارىء وغير قارىء » .

(٢) رواه البخاري (٣٦٨٩) من حديث أبي هريرة . ورواه مسلم (٢٣٩٨) من حديث عائشة .

والمُحَدَّثُ : هو المُلْهَمُ المُخاطَبُ في سِرِّهِ ، وما قال عُمَرُ لشيءٍ
إِنِّي لأظنُّه كذا وكذا ؛ إلا كان كما ظنَّ . وكانوا يَرونَ أَنَّ السَّكِينَةَ
تنطقُ على قلبه ولسانه .

وأيضاً : فإذا كانت الأمورُ الكونيَّةُ ، قد تنكشِفُ للعبد المؤمن لقوَّة
إيمانه يقيناً وظناً ، فالأمورُ الدِّينيَّةُ كَشَفُها له أيسرُ بطريق الأولى ، فإنَّه
إلى كَشَفِها أحوج . فالمؤمنُ تقعُ في قلبه أدلَّةٌ على الأشياءِ ؛ لا يمكنه
التعبيرُ عنها في الغالب ، فإنَّ كلَّ أحدٍ لا يمكنه إبانةَ المعاني القائمةِ
بقلبه ، فإذا تكلمَ الكاذبُ بين يدي الصَّادق ، عرف كذبَه مِن فحوى
كلامه ، فتدخُلُ عليه نخوةُ الحياءِ الإيماني فتمنعُه البيانَ ، ولكن هو في
نفسِه قد أخذَ حذرَهُ منه ، وربما لوَّحَ أو صرَّحَ به خوفاً من الله ، وشفقةً
على خلقِ الله ؛ ليحذروا مِن روايته أو العمل به .

وكثيرٌ من أهل الإيمان والكشف يُلقِي اللهُ في قلبه أَنَّ هذا الطعامَ
حرامٌ ، وأنَّ هذا الرَّجُلَ كافرٌ ، أو فاسقٌ ، أو دَيُّوثٌ ، أو لوطي ، أو
خَمَّارٌ ، أو مُغَنِّيٌّ ، أو كاذبٌ ، مِن غير دليل ظاهر ، بل بما يُلقى اللهُ في
قلبه . وكذلك بالعكس ، يُلقى في قلبه حُجَّةٌ لشخص ، وأنَّه مِن
أولياء الله ، وأنَّ هذا الرَّجُلَ صالحٌ ، وهذا الطعامَ حلالٌ ، وهذا القولُ
صِدْقٌ . فهذا وأمثاله لا يجوز أن يُستبعد في حقِّ أولياء الله المؤمنين
المتَّقين ، وقِصَّةُ الخَضِرِ مع موسى هي مِن هذا الباب ، وأنَّ الخَضِرَ
عَلِمَ هذه الأحوال المعينة^(١) بما أطلعه اللهُ عليه . وهذا باب واسع يطولُ
بسطُهُ ، قد نَبَّهنا فيه على نُكْتِ شريفةٍ تُطلِعُك على ما وراءها^(٢) .

(١) « المعينة » كذا في الأصل و(ك)، ولعلَّ الصواب: المغيبة.

(٢) « مجموع الفتاوى » (٢٠/٤٢-٤٨) .

والمقصود : قول المؤلف الشَّارح : إِنَّ الحديثَ الموضوعَ يُعرف كونه موضوعاً إما بإقرار واضعه ، أو بركاكة لفظه ، أو غير ذلك . وقد أشرنا فيما كتبنا فيما تقدّم أَنَّ أهل الإيمان والتقوى والصدق والإخلاص ؛ لهم أطلاعاتٌ وكشفٌ وفِراساتٌ وإلهاماتٌ يُلقِيها اللهُ في قُلُوبِهِمْ ، يَعرفون بها صدقَ الصادق ، وكذبَ الكاذب ، ووَضَعَ الوضَّاعين ، وصحيحَ الأخبار وكاذبها .

وقد كان أبو سليمان الداراني يُسمِّي أحمدَ بن عاصم الأنطاكي^(١) : جاسوسَ القلوب ؛ لِحدَّةِ فِرَاسَتِهِ . فعليك يا أخي بالصدق ، وإيَّاكَ والكذب ، فَإِنَّهُ مجانبُ الإيمان . واللهُ سبحانه أعلمُ بالصَّواب ، وإليه المنقلبُ والمآبُ ، والحمدُ لله رَبِّ العالمين .
ولنرجعُ الآنَ إلى الكلامِ الذي كُنَّا بصددهِ مِن معرفة الحديث .

(١) هو الإمام ، القدوة ، الواعظ ، الزاهد . كان من طبقة الحارث المحاسبي ، وبشر الحافي .

قال ابن كثير : له كلام حسن في الزهد ومعاملات القلوب .

قال الذهبي : لعله بقي إلى نحو الثلاثين ومِئتين .

انظر : « الحلية » (٢٨٠ / ٩) ، و « السير » (٤٨٧ / ١٠) و (٤٠٩ / ١١)

و « البداية والنهاية » (٣٥٧ / ١٤) ط / هجر .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة التحقيق
٥	ثناء العلماء على قصيدة ابن فرح
٦	شروح قصيدة ابن فرح
٦	تسمية شرح ابن عبد الهادي هذا «زوال الترح» وهم محض وبيان سببه
٨	ترجمة ابن فرح
٨	الخلاف في ضبط راء «فرح» وبيان الراجح
٩	الخلاف في إعجام حاء «فرح» أو إهمالها، وبيان الصواب
١١	ترجمة الشارح ابن عبد الهادي
١٣	ترجمة ابن عروة الحنبلي
١٤	دراسة المخطوطات المعتمدة في التحقيق
١٦	تحقيق نسبة التعليق الطويل على كلام ابن عبد الهادي
١٦	حذرة فراسة ابن عروة
١٧	فوائد نقل ابن عروة والكاملي لشرح ابن عبد الهادي
١٩	مشكلة التصحيف في القراءة والنقل من النص المكتوب
٢٠	وصف الأصول المعتمدة في ضبط وتوثيق قصيدة ابن فرح
٢٢	منهج التحقيق
٢٣	نماذج من المخطوطات المعتمدة في التحقيق

الصفحة	الموضوع
٣١	النصّ المحقق
٣٣	الحديث الصحيح
٣٤	الحديث المعضل
٣٤	الحديث المرسل
٣٤	الحديث المسلسل
٣٥	الحديث الضعيف
٣٥	الحديث المتروك
٣٥	الحديث الحسن
٣٦	الاختلاف في حدّ الحسن
٣٦	ثقة رجال الإسناد لا تكفي للحكم بصحة الحديث
٣٦	تعريف المشافهة
٣٦	الحديث الموقوف
٣٧	الحديث المرفوع
٣٧	الحديث المنكر
٣٨	التدليس
٣٩	الحديث المتصل
٣٩	الحديث المنقطع
٣٩	الحديث المدرج
٤٠	المُدبَّج
٤١	المؤتلف والمختلف
٤٢	المتفق والمفترق
٤٣	الحديث المسند
٤٣	الحديث المعنعن

الصفحة	الموضوع
٤٣	الحديث الموضوع
٤٤	طرق معرفة الحديث الموضوع
٤٤	المبهم من الحديث
٤٤	الاعتبار
٤٥	الغامض من الحديث
٤٦	الحديث الغريب
٤٦	الحديث المشهور
٤٧	المقطوع
٤٧	العلو
٤٨	أقسام العلو
٤٩	تعليق ابن عروة على طرق معرفة الحديث الموضوع
٤٩	القلب النقي الزكي له تمييز بين الصدق والكذب
٤٩	ألفاظ الرسول لا تخفى على عاقل ذاقها
٥١	القلب الصافي له شعور بالزيغ والانحراف
٥٣	يلهم الله الصادق الزكي معرفة الصدق من الكذب
٥٤	سبب دخول الزيغ والانحراف على الإنسان
	قصة رجل يستطيع أن يميز بين كلام الرسول ﷺ وكلام غيره دون
٥٤	أن يسمع في ذلك بشيء
٥٥	أقام الله لهذا الدين من يحميه من وضع الوضّاعين
	كتابي «وسيلة المتعبدين» و«تنقلات الأنوار» فيهما كثير من
٥٦	الموضوعات
٥٦	إنكار العلماء على الصوفية إيرادهم الأحاديث الموضوعية
٥٧	معنى قول الإمام أحمد: ثلاثة علوم ليس لها أصول

الموضوع	الصفحة
كلام شيخ الإسلام ابن تيمية	٥٨
إذا اجتهد العبد في طاعة الله كان ترجيحه أقوى من أدلة كثيرة ضعيفة	٥٨
من معه نور وبرهان يعرف حقائق الأشياء من فحوى كلام أصحابها	٦٠
الحديث الصدق تطمئن إليه النفس والقلب	٦١
الفترة إذا لم تستحل شاهدت الأشياء على ما هي عليه	٦٢
كلما قوي الإيمان في القلب قوي انكشاف الأمور له	٦٤
تعريف المُحدِّث	٦٥
أهل الإيمان والتقوى لهم كشف وإلهامات يلقيها الله في قلوبهم	٦٦
الفهرس	٦٧

جدول الخطأ والصواب لشرح قصيدة غرامي صحيح

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٧	١٥	٢- نسخة ليدن	٣- نسخة ليدن
١٧	٢٠	والإنتقان	والإتقان
٢٠	٢	وأما اليوم	وأما اليومم
٣٧	١١ من الحاشية	(أوزكير)	(أوزكير)
٣٩	١٤	مالا أطبق	ما لا أطبق
٤٣	٢ من الحاشية	والنسخ	والنسخ
٤٧	١	الوسائل ماله	الوسائل ماله
٤٧	٤ من الحاشية	لازلت	لازلت
٥٠	٤ من الحاشية	محمد بن جعفر الصادق	جعفر بن محمد الصادق
٦٥	٧	إبانة	إبانة
٦٥	١٥	حجة لشخص	تعليق على «حجة»: في «مجموع الفتاوى»: «محبة».

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٢/١٦٠١٠	رقم الإيداع
------------	-------------